الأمم المتحدة

A/C.1/78/PV.16

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **16**

الخميس، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد باولاوسكاس . . . . . (ليتوانيا)

افتُتحت الجلسة الساعة 10/00.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ستستمع اللجنة أولاً، وفقاً لبرنامج عملها، إلى إحاطةٍ عبر الفيديو يقدّمها رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعنيّ بالحدّ من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، السيد هيلموت لاغوس ممثل شيلي. وبعدَ ذلك، ستواصل اللجنة مناقشتها المواضيعية في إطار المجموعة المعنونة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى" وستبدأ مناقشتها في إطار المجموعة المعنونة "الفضاء الخارجي (الجوانب المتعلقة بنزع السلاح)".

عُرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في غرفة الاجتماعات.

البنود 90 إلى 106 من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض جميع مشاريع القرارات والمقرّرات المقدَّمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ستواصل اللجنة الآن مناقشتها المواضيعية في إطار المجموعة المعنونة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى". وقبلَ أن أعطي الكلمة للوفود، أودُّ أن أشجّع جميعَ الوفود على التقيُّد بالمدة الزمنية المحدّدة للإدلاء بهذه البيانات.

السيد تون (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ميانمار البيانَيْن اللذين أُدليَ بهما باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا وحركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.14).

وبالإضافة إلى التحديات المستعصية المتمثلة في التهديدات العسكرية والخطر المستمر للأسلحة النووية، يجب على المجتمع الدولي ألا يقلّل من شأن التهديدات المحتملة، التي ترقى إلى مستوى إنهاء العالم، التي تشكّلها أسلحة الدمار الشامل. ولا يقتصر الأمر على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية فحسب، فالبدائل غير النووية أيضاً آخذة بالصعود كتهديدات وجودية لهيكل الأمن الدولي المعاصر. وليس ثمة ما يمكن أن نصفه بالظرف المبرَّر لاستخدام أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك التدابير الانتقامية. والقواعد التي تحظر استخدامَ أسلحة الدمار الشامل متينة، لكن احتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل في يدِ إرهابيين وأطراف فاعلة سيئة يمثل تحدياً عميقاً يجب علينا جميعاً التصدي له. وعدم وجود أسلحة الدمار الشامل بجميع أشكالها هو أفضل تصدٍّ لاستخدامها أو التهديد باستخدامها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ونثني على عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الإنجاز الذي حققته مؤخراً في تدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلَن عنها في خضمّ التحديات العديدة التي واجهتها على مدى السنوات القليلة الماضية. وعلى الرغم من الأهمية البالغة لهذا الإنجاز الذي حققته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشقّ الأنفس، ينبغي لنا أن ندرك أن تهديدات الأسلحة الكيميائية لا تزال قائمة. ومن المؤسف أن الدورتين الرابعة والخامسة للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية أخفقتا في التوصل إلى توافق في الآراء لاعتماد وثيقة ختامية. وفي الوقت نفسه، نؤيد الدعوة إلى تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين في استخدام المواد الكيميائية غير المحظورة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونلاحظ مع الارتياح نتائجَ المؤتمر الاستعراضي التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي قرّر إنشاء فريق عامل جديد مكلَّف بتقديم توصيات يمكن أن تعزز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونعتقد أن هذه خطوة مهمة نحو معالجة الثغرات الموجودة في المعاهدة، بما في ذلك آليات التحقق التي تشتد الحاجة إليها، من خلال بروتوكول إضافي ملزم قانوناً. كما نشدّد على ضرورة ممارسة الرقابة على الصادرات المزدوجة الاستخدام للمساعدة على حماية مجموعة واسعة من المنتجات والتكنولوجيات من استخدامها في خدمة تطوير أسلحة الدمار الشامل. ويلزم أيضا قيام المجتمع الدولي بالتمحيص النشط للتكنولوجيات الناشئة التي قد تنطوي على إمكانية تيسير تطوير أسلحة الدمار الشامل الحالية أو فتح الباب أمام أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل.

وفيما يتعلق ببلدي، ميانمار، أودُّ أن أؤكد من جديد أنّ برنامج الأسلحة الكيميائية السابق التابع للجيش قد وضع ميانمار في حالة عدم امتثال لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وكانت منشأة عسكرية بالقرب من بلدة تونبو في منطقة باغو تقوم بتصنيع خردل الكبريت في الثمانينيات. وأحاط الجيش هذا البرنامج بغلاف صارم من السرّية. ولم تعلم الحكومة المدنية المنتخبة في ميانمار بهذا الأمر إلا قبل بضع سنوات فقط، لكن الجيش الذي دبّر انقلاباً غير قانوني في شباط/فبراير 2021 أنهى جميع الجهود المبذولة لحلّ مشكلة عدم الامتثال. وبالنظر إلى السجل التاريخي للجيش ووحشيته المستمرة، بما في ذلك جرائم القتل الهمجية ضد شعب ميانمار، فمن الأهمية بمكان أن يدرك العالم أن الجيش قادر تماماً على تشكيل تهديد كبير للشعب. كما أحثّ المجتمع الدولي على أن يرصد بعناية محاولات المجلس العسكري للحصول على المواد ذات الاستخدام المزدوج وألا يزوّد المجلس العسكري اللاإنساني بأيّ نوع من الأسلحة من أجل إنقاذ حياة شعب ميانمار.

السيدة كينتيرو كوريا (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤيد كولومبيا القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل وحظرها. وندين استخدامها مِن قبل أيّ جهة فاعلة، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.

وتشيد كولومبيا، بصفتها عضواً حالياً في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بالإنجاز المهمّ الذي حققته المنظمة بإكمالها هذا العام تدميرَ جميع المخزونات الكيميائية المعلَن عنها. وهذا إنجاز كبير للمنظمة ولتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وإننا ننادي ببذل الجهود لضمان أن تتمّ، كجزء من العملية الانتقالية الحالية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أعقاب هذا الإنجاز المهم، معالجة المسائل المتعلقة بالمساعدة والتعاون الدولي بمزيد من القيادة وبإلحاح أكبر. ونقرُّ بالجهود التي تبذلها الأمانة الفنية لتعزيز قدرات الدول الأطراف في مجال التنفيذ على المستوى الوطني وضمان الحماية من الأسلحة الكيميائية.

وتأسف كولومبيا لأنه، وعلى الرغم من بذل جهود لا حصر لها قبل وأثناء الدورة الخامسة للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في الاتفاقية، التي عُقدت في أيار/مايو، لم يتسنَّ اعتماد تقرير نهائي. ونأمل أن تسهم الجهود الجماعية المبذولة خلال تلك العملية في تحقيق أهداف الاتفاقية. وإننا نشجّع الدولَ الأطراف على تسخير الزخم الذي تحقّق خلال تلك المناقشات من أجل إنشاء محافل وإجراءات قابلة للتنفيذ لبلوغ نتائج إيجابية بشأن القضايا ذات الأهمية لتعزيز كلّ من الاتفاقية والمنظمة. ونعتقد أن الالتزام السياسي بتحقيق توافُق الآراء يجب أن

يتجدّد مع اقترابنا من الدورة القادمة للمؤتمر الاستعراضي. وعلاوةً على ذلك، ستواصل كولومبيا، بصفتها عضواً في المجلس التنفيذي، العمل على ضمان تعزيز التمثيل الجغرافي والمساواة بين الجنسين لا ضمن الأمانة الفنية فحسب، بل أيضاً في أنشطة المنظمة وبرامجها.

وتقرُّ كولومبيا بالأهمية التاريخية لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام بالنسبة لنظام أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح وعدم الانتشار. وكانت تلك أول معاهدة متعددة الأطراف تحظر فئةً كاملةً من هذه الأسلحة. ونتمنى أن نرى عالمية الانضمام إليها تتحقق ونؤكد على أهمية تحقيق تنفيذها الفعّال.

ونرحب بتوافُق الآراء الذي تمّ التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي عُقد في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2022. ونعربُ عن امتناننا للإحاطة الإعلامية التي قدّمها السفير ليوناردو بنسيني، رئيس المؤتمر، في مستهل هذه المناقشة المواضيعية (انظر A/C.1/78/PV.14) ونؤكد على الدروس المستفادة خلال تلك العملية. ونُبرز قرار إنشاء فريق عامل لتعزيز الاتفاقية، مكلَّف بالنظر في اتخاذ تدابير ملموسة وفعّالة، بما في ذلك التدابير الممكنة الملزمة قانوناً، وإصدار توصيات لتعزيز الاتفاقية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها من جميع جوانبها. ونحثّ الجميع على المشاركة النشطة في الفريق العامل.

ومن أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني، تشارك كولومبيا منذ عام 2021 في مشروع "دعم تعزيز السلامة والأمن البيولوجيَّيْن في أمريكا اللاتينية تماشياً مع تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 (2004) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها". وتنفّذ المشروعَ لجنةُ البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، وهو قد أسهمَ في تعزيز القدرات الوطنية على تنفيذ التدابير ذات الصلة.

ونؤكد من جديد أنه يجب علينا العمل على صَوْن الصكوك القانونية في مجال نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتحقق الصارم منها وتعزيز الأنظمة القائمة. وهذه تمثّل إنجازات يجب أن نعمل على تحقيقها لضمان القضاء التام على هذه الأسلحة وحظرها في نهاية المطاف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمةَ الآن للمراقب عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد هونغ لي (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرّفني أن أخاطب اللجنة بالنيابة عن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لقد حظرت اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بشكل شامل ومستفيض فئةً كاملةً من أسلحة الدمار الشامل، مع قيام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدور المنظمة المتعددة الأطراف القائمة على الإشراف على تنفيذ الاتفاقية. وعلى مدى السنوات الـ 26 الماضية، تحققت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من تدميرٍ لا رجعةَ فيه لأكثر من 72 000 طن متري من مخزونات الأسلحة الكيميائية التي أعلن عنها ثماني دول أطراف. وفي 7 تموز/يوليه، استُكملت عملية تدمير آخر ذخيرة كيميائية معلن عنها وتم التحقق من ذلك. وهذا يمثل نجاحاً تاريخياً لتعددية الأطراف. ونتوجه بالشكر إلى جيل من الدبلوماسيين والخبراء على عملهم الدؤوب ومثابرتهم.

وفي الوقت نفسه، تقوم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية برصد ما يقرب من 5 000 موقع ومنشأة للصناعات الكيميائية في أكثر من 80 بلداً من خلال تدابير تحقُّق صارمة. كما وفّرت المنظمة طائفة عريضة من الأنشطة للتصدي لحالات الطوارئ الكيميائية، وكذلك لتعزيز الاستخدامات السلمية لعلم الكيمياء. وفي ضوء هذا السجل الحافل، فإن المنظمة تكتب فصلاً بارزاً في تاريخ نزع السلاح المتعدد الأطراف.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نكتفي بما تحقق فنتهاونَ أمام التحديات القائمة والناشئة. فثمة أربع دول لم تنضمّ بعدُ إلى الاتفاقية. وتمّ توثيق استخدام الأسلحة الكيميائية في مناسبات عدّة خلال العقد الفائت. وملف الأسلحة الكيميائية السورية مُدرَج على جدول أعمالنا منذ 10 سنوات. والعديد من جوانبه لم يتم توضيحها وتحديدها بعدُ. وتجلب

التكنولوجيات الناشئة وأوجُه التقدم في مجال الكيمياء الحيوية فرصاً لرفاه البشرية، مثلما تفرض تحدياتٍ أمنية. وقد برز منع الإرهاب الكيميائي كأولوية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ولمواجهة تلك التحديات، شرعت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عملية تكيُّف شاملة. وقد أوجد مركز الكيمياء والتكنولوجيا الجديد، الذي افتُتح في أيار/مايو، منصةً عالميةً شاملةً للجميع لتبادُل المعارف والتعاون العلمي وبناء القدرات، ما يضمن استمرار صلاحية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق الغرض المتوخى منها. وقد وطّدت الدورة الخامسة للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي عُقدت في أيار/مايو، الأساسَ لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في المستقبل في العديد من المجالات المهمة. وبدأ فصلٌ جديد من عصر ما بعد التدمير. وقد اعترف المجتمع الدولي بإنجازات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على مدى فترة رُبع القرن الماضية عندما فازت المنظمة بجائزة نوبل للسلام قبلَ 10 سنوات.

وبالنظر إلى المستقبل، فإنّ منع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية سيكون مسعىً مفتوحاً يتطلب جهوداً متواصلة متعددة الأطراف ودعماً عالمياً. وفي ظلّ بيئة أمنية دولية مليئة بالتحديات، وفي ظلّ الضغوطات التي تتعرض لها تعددية الأطراف نفسها، نحن مدينون بالوفاء بهذا الالتزام للمجتمع الدولي ولضحايا الأسلحة الكيميائية وللأجيال القادمة. وهذه هي الرسالة التي تسعى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى تحقيقها لصالح السلام والأمن الدولي، جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعت اللجنة للتوّ إلى المتكلم الأخير بشأن المجموعة المعنونة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى".

وأدعو الآن الممثلين الذين طلبوا التكلم ممارسةً لحقّ الرد. وأودُّ أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسةً لحق الردّ تقتصر على خمس دقائق للمداخلة الأولى وثلاث دقائق للمداخلة الثانية.

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): هناك حقائق وهناك معلومات مضللة. وإنني آخذ الكلمة، كما فعلَ وفدي مرات عدة في هذا المنتدى، لأضع الأمور في نِصابها بشأن التعليقات المضللة التي أدلى بها الاتحاد الروسي.

إنّ استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية مسألة أخطر من أن تُترك للخيال. وينبغي عدم تقويض الأنشطة السلمية للتعاون والمساعدة الدوليَّيْن وعدم تبشيع صورتها، بل يجب تعزيزها وتقويتها. وتقوّض حملات التضليل الإعلامي عملَ الهيئات الدولية مثل مجلس الأمن واتفاقية الأسلحة البيولوجية، كما أنّ لها أثرا مثبطا لتلك الأنشطة البالغة الأهمية.

والحقيقة أن الولايات المتحدة تمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية ولا تطوّر أو تمتلك مثل هذه الأسلحة في أوكرانيا أو في أيّ مكان آخر. وجميع الأنشطة المتعلقة بالمواد البيولوجية في الولايات المتحدة هي للأغراض السلمية وتتوافق تماماً مع التزاماتها بموجب تلك الاتفاقية. ويشمل ذلك أنشطة التعاون والمساعدة التي تسعى روسيا إلى تبشيع صورتها. ويجب أن أؤكد أن روسيا نفسها استفادت من تلك البرامج طوال أكثر من عقدين.

والحقيقة أن المختبرات والمرافق التي يجري تبشيع صورتها هي أجزاء حيوية من الشبكات الصحية والزراعية والعلمية في أوكرانيا وأوروبا. وتقوم مرافق الصحة العامة والمختبرات في أوكرانيا وفي جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في روسيا، بدراسة الفيروسات وأنواع البكتيريا بشكل روتيني لتحسين قدرتها على اكتشاف الأمراض وتشخيصها في وقت مبكر، وبالتالي احتواء تفشي الأمراض والجوائح ومنعها.

لقد أنشأت الولايات المتحدة برنامجَ خفض التهديد البيولوجي، وهو جزء من البرنامج التعاوني لخفض التهديد التابع لوزارة الدفاع، في تسعينيات القرن الماضي من أجل التصدي للمخاطر التي خلفها برنامج الاتحاد السوفييتي للأسلحة البيولوجية. وهذا البرنامج، الذي لا يزال يعمل في أوكرانيا، هو البرنامج نفسه الذي استفادت منه روسيا نفسها حتى عام 2014، عندما أوقفت هذا التعاون مع الولايات المتحدة من جانب واحد وغزت أوكرانيا. وجميع جهود البرنامج التعاوني للحدّ من التهديد التابع لوزارة دفاع الولايات المتحدة يُضطلع بها وفقاً لالتزامات

الولايات المتحدة بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتسلّط الضوء على الجهود الأمريكية لتعزيز الشفافية وأكمل تبادُل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية للأغراض السلمية، على النحو الذي تدعو إليه المادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وتقيم الولايات المتحدة شراكاتٍ علنيةً وشفافة مع نظرائنا الأجانب لتعزيز قدرتهم على اكتشاف حالات تفشي الأمراض المعدية والتأهب لها والاستجابة لها ومساعدتهم على حماية صحة الإنسان والحيوان في بلدانهم. وفي الاجتماع الاستشاري الرسمي بموجب المادة الخامسة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي عُقد في أيلول/سبتمبر في جنيف، أوضحت الدول بأغلبية ساحقة أن ادّعاءات روسيا ضدّ الولايات المتحدة وأوكرانيا تفتقر إلى المصداقية. وأوضحنا أيضاً أننا نعتبر أن العمليات المضطلع بها في إطار المادتين الخامسة والسادسة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية قد اكتملت وأُغلقت. وفي حال رغبَ أيُّ وفد في الحصول على مزيد من المعلومات عن هذه المسائل، فإنّ وفد بلدي يعمّم رمز استجابة سريعة (QR code) يمكن الوصول عن طريقه إلى الحقائق والأرقام الكاملة عن جميع هذه المسائل، مع ترجمة إلى جميع لغات الأمم المتحدة.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن مضطرون لأخذ الكلمة لممارسة حقنا في الردّ وذلك ردّاً على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة.

بادئ ذي بدء، نحن نرفض أيَّ محاولة لاتهام الاتحاد الروسي بتطوير أسلحة بيولوجية. ونؤكد من جديد أنّ الاتحاد الروسي يقوم بجميع أنشطته في المجال البيولوجي بما يتماشى تماماً مع التزاماته الدولية ولأغراض سلمية حصراً.

وفيما يتعلق بما يمكن اعتباره معلومات مضلّلة وما لا يمكن اعتباره كذلك، لقد سئمنا ونسمع وفدَ الولايات المتحدة، رداً على دفوعنا وأسئلتنا المبررة بشأن الأنشطة البيولوجية العسكرية على أراضي أوكرانيا التي تجري بمساعدتها في انتهاك لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، إذ يردّد النغمة نفسها مدّعياً أن كلّ ذلك كذب وتضليل. إننا ندعو الولايات المتحدة الأمريكية وخبراءَها إلى الإجابة عن الأسئلة المحددة والمبررة التي طُرحت داخل منبر اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. فهناك العديد من هذه الأسئلة، وبعضها موجَّه إلى الولايات المتحدة.

ونريد إجابة على السؤال التالي. هل من الممارسات المعتادة في مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية بالولايات المتحدة إصدار براءات اختراعات تتعلق مباشرةً بتوريد الأسلحة البيولوجية والتكسينية؟

ونريد إجابة على السؤال التالي. ما العلاقة بين إصدار براءات اختراع يوحي وصفُها التقني بأنها ستُستخدم كوسيلة لإيصال الأسلحة البيولوجية وبين الالتزامات التي تعهدت بها الولايات المتحدة بموجب المادة الرابعة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية؟

ونريد إجابة على السؤال التالي. هل يعتبر الجانب الأمريكي الاختراعات موضوع براءات الاختراع التي ذكرناها للتو وسيلةً يمكن استخدامها لإيصال الأسلحة البيولوجية والتكسينية؟

ونريد إجابة على السؤال التالي. ما الذي برَّر الحاجة إلى إضفاء المركزية على أنشطة الجمع والنقل إلى الولايات المتحدة إلى أراضي أوكرانيا لمسبّبات الأمراض الخطيرة وفقا للمادة الرابعة من اتفاق عام 2005 المتعلق بالتعاون في مجال منع انتشار التكنولوجيا والعوامل الممرضة والخبرات التي يمكن استخدامها في تطوير الأسلحة البيولوجية؟

والسؤال التالي يحتاج إلى إجابة. ما الغرض من تصنيف نتائج عمل برنامج خفض التهديد البيولوجي في أوكرانيا كمعلومات سرية وكيف يساعد ذلك الحكم المنصوص عليه في اتفاق عام 2005 على ضمان الشفافية وبناء الثقة في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية؟

ونريد إجابات على الأسئلة التالية. هل تحسّنت مؤشرات الصحة العامة على مدى السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية بفضل مساعدة الولايات المتحدة لأوكرانيا؟ وهل تحسّن الوضع الوبائي في أوكرانيا نتيجةً للتفاعل مع الولايات المتحدة؟ وهل تراجع معدّل الإصابة بالعدوى؟ وهل اتسع نطاق إعطاء اللقاحات مع اتساع نطاق اختبار العدوى؟ وهل هناك عدد أكبر من الأخصائيين في علم الأوبئة

والميكروبيولوجيا وأطباء الصحة العامة؟ وهل هناك أيّ تطورات جديدة في الاختبارات واللقاحات؟ وهل يوجد الآن عملية حَصْر أفضل للأمراض المعدية؟

ما نراه في أوكرانيا لا علاقة له من قريب أو بعيد بالنشاط البيولوجي السلمي. ولم يطرأ أيُّ تحسُّن على أوضاع الصحة العامة. وما حدث هو تدهور تلك الأوضاع لا أكثر. وكما ذكر وزير صحة أوكراني سابق، فقد جرى تدمير نظام الصحة العامة في أوكرانيا بالكامل. واسمحوا لي أن أذكر مجدداً أن أنشطة الولايات المتحدة في أوكرانيا تشكل انتهاكاً مباشراً لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية لأنها مرتبطة بتطوير مكونات هذه الأسلحة.

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): بإيجاز شديد، أودُّ أن أشير إلى أنّ المؤشر الصحي الرئيسي الآن في أوكرانيا هو الغزو الروسي المستمر للأراضي الأوكرانية، فهو يتسبب في وفيات ومعاناة لا توصف.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا نرفض هذه البيانات المتعلقة بأسباب الأزمة الأوكرانية وظروف نشوئها والاتهامات المتعلقة بالعملية العسكرية الخاصة. واسمحوا لي أن أكرّر مرةً أخرى أن الرعاية الصحية العامة في أوكرانيا قد دُمّرت وتدهورت قبل وقت طويل من بدء العملية العسكرية الخاصة في عام 2022.

فالبيان الصادر عن وزير صحة أوكراني سابق الذي اقتبستُ منه آنفاً يعود إلى عام 2020. وكان يتحدّث عن تدمير نظام الصحة العامة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد حدثَ ذلك بفضل ما يسمّى بالمساعدة في عصر ما يسمّى بالنشاط البيولوجي السلمي للولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تضع أشخاصا في منصب وزير الصحة في أوكرانيا من النوع الكفيل بتدمير ذلك النظام بالكامل.

وفيما يتعلق بالأسئلة والدفوع التي طرحناها، أكرّر مرة أخرى أن هذه مسألة خطيرة للغاية تتعلق بانتهاكات أحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وفي انتظار إجابات عن هذه الأسئلة. ولم نتلقَّ أيّ إجابات عليها بعدُ. فهي ما زالت أسئلة معلّقة. ولم يتمّ التوصل إلى توافُق في الآراء بشأن هذه المسألة، وهو ما أكدته الوثيقة الختامية للاجتماع التشاوري الذي عُقد العام الفائت. ونتوقع من الولايات المتحدة، بصفتها وديعاً للاتفاقية، أن تتخذ خطواتٍ مسؤولةً لتسوية هذا الوضع. وسنواصل طرح أسئلة مشروعة عن هذا الأمر وتوجيهها إلى الولايات المتحدة وأوكرانيا، وسنظلُّ على إصرارنا على تلقّي إجابات عنها بهدف إزالة مسألة أخرى من جدول أعمال الاتفاقية والانتقال إلى تعزيز حقيقي للاتفاقية، وهو ما تعارضه الولايات المتحدة منذ عام 2001، حيث أعاقت أيَّ مفاوضات بشأن بروتوكول ملزم قانوناً للاتفاقية مع آلية تحقُّق فعّالة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ستتناول اللجنة الآن المجموعة المواضيعية المعنونة "الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)". ولدينا قائمة طويلة من المتكلمين في هذه المجموعة المواضيعية، لذا أناشد جميع الوفود أن تتعاون تعاوناً كاملاً في التقيّد بالمدة الزمنية.

السيد سيري (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرّني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز.

تُسلّم حركة عدم الانحياز بالمصالح المشتركة للبشرية جمعاء وبالحقوق السيادية المشروعة غير القابلة للتصرف لجميع الدول في استكشاف الفضاء واستخدامه لأغراض سلمية بحتة. وتؤكد الحركة من جديد موقفها المتمثل في معارضة ورفض أيّ أعمال تُنكر أو تنتهك تلك المصلحة المشتركة، وتشدّد على أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من شأنه أن يحُول دون تعرُّض السلام والأمن الدوليَّيْن لخطر جسيم. وتعرب الحركة عن قلقها البالغ إزاء التهديدات المحيقة بالسلام والأمن الدوليَّيْن من جرّاء احتمال تسليح الفضاء الخارجي أو تحويله إلى ساحة للحروب والنزاعات المسلحة.

وتشدّد حركة عدم الانحياز على الأهمية القصوى للامتثال الصارم للاتفاقات القائمة في مجال الحدّ من الأسلحة ونزع السلاح المتصلة بالفضاء الخارجي، بما فيها الاتفاقات الثنائية، والامتثال الصارم للنظام القانوني القائم فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي. وتدعو الحركة

أيضاً إلى تشجيع وتعزيز التعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية. وتؤكد الحركة من جديد على الحاجة الملحّة إلى بدء مفاوضات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح بشأن صكّ ملزم قانوناً ويمكن التحقُّق منه على نحو متعدّد الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه.

وترفض حركة عدم الانحياز إعلانَ الولايات المتحدة في عام 2018 أن الفضاء هو ساحة لخوض الحروب أو أنه ساحة المعركة القادمة. وتحيط الحركة علماً بمشروع معاهدةٍ بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، الذي قدّمته روسيا والصين بشكل مشترك إلى مؤتمر نزع السلاح في 12 شباط/فبراير 2008 وتمّ تحديثه في عام 2014. وحركة عدم الانحياز، إذ تحيط علماً بالتقدُّم الكبير المحرَز من خلال المناقشة التي أجراها فريق الخبراء الحكوميين بشأن التدابير العملية الأخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والمنشأ عملاً بالقرار 250/72، على النحو المبيّن في مشروع التقرير النهائي للفريق، وإذ تعربُ عن خيبة أملها الشديدة لأن عضوا في الفريق، هو الولايات المتحدة، قد عرقل توافُق الآراء بشأن مشروع التقرير النهائي للفريق، فإنها تشير إلى أنّ التقرير كان يمكن أن يمثّل أساساً جيداً لمزيد من المفاوضات الرامية إلى اعتماد صكّ دولي ملزم قانوناً.

ولا تزال حركة عدم الانحياز تشعر بالقلق إزاء الآثار السلبية المترتبة على تطوير ونشر المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية والتهديدات بتسليح الفضاء الخارجي، الأمر الذي أسهمَ، في جملة أمور، في زيادة تقلّص المناخ الدولي المؤاتي لتعزيز الأمن الدولي. وقد جلبَ إلغاءُ معاهدة الحدّ من منظومات القذائف المضادّة للقذائف التسيارية تحدّياتٍ جديدة للسلام والاستقرار الدوليَّيْن ولمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ولا تزال الحركة يساورها قلقٌ بالغ إزاء العواقب الأمنية السلبية لنشر المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف الاستراتيجية، الأمر الذي يمكن أن يتسبّب بسباق تسلح وأن يقود إلى مواصلة استحداث منظومات قذائف متقدمة وزيادة في عدد الأسلحة النووية.

وترحّب حركة عدم الانحياز بالقرار 40/77 بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والقرار 42/77 بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، اللذين أكّدا من جديد أهمية هدف منع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي والضرورة الملحة لتحقيقه واستعداد جميع الدول للمساهمة في بلوغ ذلك الهدف المشترك، وكذلك القرار 251/77 بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي يؤكد من جديد أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي إنما يصبُّ في مصلحة صَوْن السلام والأمن الدوليَّيْن.

وتؤكد حركة عدم الانحياز أنه بالرغم من أن التدابير الطوعية لبناء الثقة وبثّ الاطمئنان يمكن أن تسهم جزئياً في الحدّ من انعدام الثقة وتعزيز سلامة العمليات في الفضاء الخارجي في المدى القصير، فهي لا يمكن أن تكون بديلاً أو شرطاً مسبقاً للإبرام المبكّر لصكّ ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك حظر وضع أي أسلحة في الفضاء الخارجي، وكذلك التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضدّ الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصّدد، ترحّب الحركة باعتماد توصيات لتعزيز التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، عملاً بالتوصية الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعنيّ باتخاذ مزيد من التدابير الفعّالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام 2023.

وتدعو حركة عدم الانحياز جميعَ الدول، ولا سيما تلك التي لديها قدرات فضائية كبيرة، إلى الإسهام بنشاط في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والإحجام عن القيام بأعمال تتعارض مع هذا الهدف. وتحثّ الحركة الدولَ بشدة على الامتناع عن اتخاذ أيّ تدابير انفرادية قسرية تتعارض مع القانون الدولي ويمكن أن تعوقَ أو تمنع الأنشطة الفضائية التي تقوم بها البلدان النامية للأغراض السلمية والتنفيذ الكامل والفعّال وغير التمييزي للمبادئ والمعاهدات التي تحكم قانون الفضاء الدولي. وما فتئت

الحركة تكرر تأكيد الحاجة إلى نهج متعدد الأطراف عالمي وشامل وغير تمييزي إزاء مسألة القذائف بكل جوانبها، يجري التفاوض عليه بشكل متعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة. وينبغي لأي مبادرة بشأن هذا الموضوع أن تأخذ في الحسبان الشواغل الأمنية لجميع الدول وحقها الأصيل في استخدام تكنولوجيا الفضاء في الأغراض السلمية.

السيد محمود (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية. وتؤيد المجموعة الأفريقية البيانَ الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وتودُّ أن تدلي بالملاحظات التالية.

يجب الاستمرار في اعتبار الفضاء الخارجي والأجرام السماوية إرثاً مشتركاً للبشرية والاستمرار في صون هذا الإرث، ويجب استخدامه واستكشافه واستغلاله للأغراض السلمية لفائدة ومصلحة جميع الدول الأعضاء، بغضّ النظر عن مستوى تطورها الاجتماعي والاقتصادي والعلمي. وتؤكد المجموعة الأفريقية على أهمية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من خلال وضع صكّ ملزم قانوناً من شأنه أن يكملَ الإطار القانوني الدولي، على نحو يتيح تكافؤ فرص استكشاف الفضاء الخارجي استناداً إلى مبادئ عدم الاستئثار بالفضاء الخارجي، واستخدامه في الأغراض السلمية، وفقا لمعاهدات الأمم المتحدة الخمس التي تنظم الأنشطة الفضائية.

ورحّبت المجموعة بالقرار 22/76، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والقرار 23/76، بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. والقراران كلاهما يؤكدان من جديد أهمية الهدف المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والضرورة الملحّة لتحقيق هذا الهدف، واستعداد الدول للمساهمة في تحقيق هذه الغاية المشتركة. ونرحّب أيضاً بالقرار 72/73 بشأن تدابير الشفافية كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي يؤكد من جديد أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي إنما يصبُّ في صالح صَوْن السلم والأمن الدوليَّيْن. وفي ذلك السياق، ترغب المجموعة أن تؤكد بشكل لا لبسَ فيه على الحاجة الملحّة إلى أن يكون كوكبنا، بما في ذلك الفضاء الخارجي، خالياً من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، بل ومن جميع أنواع الأسلحة الأخرى، لأن وجودها يشكل تهديداً جوهريا للسلام العالمي ولبقاء البشرية.

وتشدّد المجموعة الأفريقية على الأهمية القصوى للامتثال الصارم للاتفاقات القائمة في مجال الحدّ من الأسلحة ونزع السلاح المتصلة بالفضاء الخارجي، بما فيها الاتفاقات الثنائية، وللنظام القانوني القائم فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي. وتدعو المجموعة أيضاً إلى تشجيع وتعزيز التعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية.

وتؤكد المجموعة على الحاجة الملحّة إلى بدء مفاوضات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح بشأن صكّ ملزم قانوناً ويمكن التحقُّق منه على الصعيد المتعدد الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه. وتشير المجموعة الأفريقية إلى اعتماد السياسة والاستراتيجية الأفريقيتين للفضاء في عام 2016، وهي تعتبرهما إطاراً سياساتياً مهماً لتحقيق برنامج أفريقي للفضاء الخارجي في إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وتشير المجموعة أيضاً إلى إنشاء وكالة الفضاء الأفريقية، وتؤكد من جديد أن الإمكانات الهائلة لتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاته ينبغي أن تعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء بقدر متساو. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة الأفريقية الأمم المتحدة إلى تعزيز التكافؤ وعدم التمييز في إتاحة فرص وصول جميع الدول إلى الفضاء الخارجي.

وتشدّد المجموعة أيضاً على أهمية الإطار القانوني الدولي الذي يتيح تكافؤ فرص استكشاف الفضاء الخارجي استناداً إلى مبدأَيْ عدم الاستئثار به واستخدامه في الأغراض السلمية وفقاً لمعاهدات الأمم المتحدة الخمس التي تنظم الأنشطة الفضائية، ولا سيما معاهدة عام 1967 بشأن المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر أو غير ذلك من الأجرام السماوية. وترى المجموعة الأفريقية أن توصيات فريق الخبراء الحكوميين بشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء

الخارجي لا تزال تمثل إسهاماً مهماً في الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

ويمثّل توليد الحطام الفضائي عن قَصْد من جرّاء التدمير المتعمّد للمنظومات الفضائية شاغلاً رئيسياً للمجموعة الأفريقية لما له من عواقب بالنسبة لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في المستقبل.

أنشطة الفضاء الخارجي لا تزال تمثل إسهاماً مهماً في الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. ويمثّل توليد الحطام الفضائي عن قَصْد من جرّاء التدمير المتعمّد للمنظومات الفضائية شاغلاً رئيسياً للمجموعة الأفريقية لما له من عواقب بالنسبة لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في المستقبل. لذلك، ينبغي أن تصبح مسألة التخفيف من الحطام الفضائي وحظر توليده عن قَصْد من خلال التدمير المتعمّد للمنظومات الفضائية من بين أولويات عمل الأمم المتحدة. وينبغي التصدّي للتحديات المتصلة بالأنشطة الفضائية، ولا سيما الحطام الفضائي، بطريقة لا تعرّض تطوير البلدان النامية لقدراتها الفضائية السلمية للخطر.

السيد محمد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرّفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تكرّر رابطة أمم جنوب شرق آسيا التأكيد على أنّ الوصول إلى الفضاء الخارجي حقٌّ غير قابل للتصرف لجميع الدول، وأنّ استخدام الفضاء الخارجي ينبغي أن ينحصر في الأغراض السلمية ولما فيه منفعة البشرية جمعاء. ويجب الاضطلاع بجميع الأنشطة في الفضاء الخارجي وفقاً للقانون الدولي ومبدأ عدم الاستئثار بالفضاء الخارجي. ونؤكد من جديد الأهمية الحيوية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتسليح الفضاء الخارجي. وفي هذا الصّدد، فإنّ للتنفيذ الكامل لجميع صكوك الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة أهميةً بالغةً.

ولا تزال رابطة أمم جنوب شرق آسيا يساورها قلقٌ بالغ إزاء التهديدات المحيقة بالسلام والأمن الدوليَّيْن من احتمال تسليح الفضاء الخارجي أو تحويل الفضاء الخارجي إلى ساحة للحروب والنزاعات المسلحة. ونؤكد مجدداً الحاجة الملحّة إلى بدء مفاوضات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام صكّ ملزم قانوناً ويمكن التحقُّق منه على الصعيد المتعدد الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك حظر وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضدّ الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

ولضمان استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه للأغراض السلمية، ينبغي للجمعية العامة أن تواصل الاضطلاع بدور رئيسي في تعزيز الحوار والعمل بشأن المسائل والتحديات الراهنة في هذا المجال. وترحّب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بانعقاد الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في نيسان/أبريل، والتي أثمرت عن نتيجة توافقية بشأن تدابير الشّفافية كفالة وبناء الثقة فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي.

وتأسفُ رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإخفاق الفريق العامل المفتوح العضوية المعنيّ بالحدّ من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، والمنشأ عملاً بالقرار 231/76، من اعتماد نتيجة موضوعية أو إجرائية، وذلك على الرغم من المشاركة البنّاءة من جانب الدول الأعضاء. ونعتقد أن الفريق العامل المفتوح العضوية هو منبر مهمّ للتوصل إلى فَهْم مشترك لأفضل سُبل العمل على الحدّ من التهديدات المحيقة بالمنظومات الفضائية من أجل الحفاظ على الفضاء الخارجي كبيئةٍ سلمية وآمنة ومستقرة ومستدامة بمنأى عن سباقات التسلُّح أو النزاعات، وهو ما يصبّ في مصلحة الجميع. ويشكّل العمل الذي قمنا به ضمن الفريق العامل المفتوح العضوية نقطةَ انطلاق رائعة ومتمّمة لسائر الجهود المتعلقة بتعزيز أمن الفضاء الخارجي، بما في ذلك فريق الخبراء الحكوميين الجديد المعنيّ باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، المنشأ عملاً بالقرار 250/77 للنظر في العناصر الجوهرية لصكّ دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك بشأن أمور منها منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وتقديم توصيات بشأن تلك العناصر.

وتدعو رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى عملية مفتوحة وشاملة وشفّافة ومستدامة ومرنة للمناقشات بشأن الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، تشعر رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالقلق إزاء مقترحات إنشاء عمليات متوازية بشأن الموضوع نفسه، الأمر الذي من شأنه أن يشكّل تحدياً، لا سيّما بالنسبة للدول الصغيرة والنامية المحدودة الموارد. وتحثّ رابطة أمم جنوب شرق آسيا الدولَ الأعضاء على الانخراط في حوار هادف لتجنُّب العمليات المتوازية. ونشدّد على دور اللجنة الفرعية المعنيّة بتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها، وهي لجنة فرعيّة منبثقة عن اللجنة المعنيّة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي بمثابة منصة لصَوْغ وتنسيق البرامج والمشاريع التعاونية والتعاضدية في مجال الفضاء والعلوم والتكنولوجيا. ونؤيد أيضاً الأنشطة والمبادرات الأخرى التي تساعد على تعميق فهم المسائل المتعلقة بأمن الفضاء. وفي هذا الصّدد، قدّم المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إسهاماتٍ في منطقتنا بأن نظّم حلقات عمل عن أمن الفضاء.

وتُسلّم الرابطة بالتقدُّم الكبير الذي أحرزته لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي في تعزيز التعاون الدولي بشأن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وتؤكد الرابطة من جديد كذلك الحاجة إلى نَهْج متعدّد الأطراف يكون عالمياً وشاملاً وغير تمييزي إزاء مسألة القذائف من جميع جوانبها، ويجري التفاوض بشأنه على نحو متعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة. وينبغي لأي مبادرة بشأن هذا الموضوع أن تأخذ في الحسبان الشواغل الأمنية لجميع الدول وحقها الأصيل في استخدام تكنولوجيات الفضاء في الأغراض السلمية.

وما برحنا ندعو إلى مواصلة العمل من أجل تخفيف آثار الحطام الفضائي من خلال المنتديات المعنيّة المتعددة الأطراف، وعلى استعداد للمشاركة مع جميع الأطراف في المضي قُدُماً بتلك الخطة.

وينبغي ألا تظلّ الأنشطة في الفضاء الخارجي حكراً على مجموعة صغيرة من الدول. ولذلك، تشجّع رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تعزيز برامج بناء القدرات، مع التركيز بصفة خاصة على البلدان النامية، لضمان أن يكون الفضاء الخارجي، من حيث المبدأ والممارسة على حدّ سواء، إرثاً مشتركاً للبشرية يمكن لجميع الدول أن تستفيد منه.

السيد القيسي (الأردن): السيد الرئيس، بداية أُدين، باسم المجموعة العربية، العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة والمجازر التي اقترفتها إسرائيل وما زالت تقترفها بحق الشعب الفلسطيني. وتطالب المجموعة العربية بوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة والسماح بدخول المساعدات الإنسانية والطبية الأساسية ووقف التهجير القسري للفلسطينيين. وعودةً إلى مناقشتنا الموضوعية اليوم، أُعرِب عن تأييد المجموعة العربية لبيان حركة عدم الانحياز.

تؤمن المجموعة العربية بأهمية أن يظل استخدام الفضاء الخارجي محصوراً بشكل رئيسي في الأغراض السلمية وحظر كل أنواع التسلح أو النزاعات المسلحة في الفضاء الخارجي. وقد أدت الاتفاقيات الدولية القائمة دوراً إيجابياً من أجل تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة فيه. إلا أن هذه الاتفاقيات أصبحت تحتاج إلى تطوير ملموس لتتماشى مع التطورات الأخيرة وإعلان عدد من الدول عن تطوير قدرات إما لوضع أسلحة في الفضاء الخارجي أو لشن هجوم مسلح ضد الأقمار الصناعية والأصول في الفضاء الخارجي. ونود أن نؤكد هنا على أن الأولويات العربية في هذا الشأن ترتكز على المبادئ التالية:

أولاً، أن الفضاء الخارجي يعتبر ملكية مشتركة للإنسانية ومن ثم ينبغي تقنين جميع الأنشطة في الفضاء الخارجي تحت مظلة الأمم المتحدة من أجل ضمان مبادئ الشمولية والعالمية وإعمال قاعدة التوافق الدولي في هذا المجال الحيوي، الأمر الذي يتطلب صكاً دولياً ملزماً يحول دون انطلاق سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ثانيا، أن أي مسعى لتنظيم أنشطة الفضاء الخارجي يجب أن يهدف إلى الحفاظ على مصالح جميع الدول، وينبغي أن لا يؤدي بأي شكل إلى إعاقة قيام الدول بإعمال حقها الأصيل في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية المشروعة التي لا تتصل بالتسلح.

ثالثا، تشدد المجموعة العربية على ضرورة إبقاء الفضاء الخارجي مجالا سلميا خاليا من النزاعات. وبالتالي، فإن الصك الدولي الملزم

المنشود لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ينبغي أن يشمل حظرا على وضع أسلحة، هجومية كانت أم دفاعية، في الفضاء وحظر أي هجوم مسلح على الأجسام في الفضاء الخارجي أو الإضرار المتعمد بها وحظر تطوير أو تجربة أي أسلحة أو تقنيات يكون غرضها الوحيد شن هجمات مسلحة على الأجسام في الفضاء الخارجي، مع وضع الآليات والإجراءات التي تسمح بالتحقق من تلك الالتزامات في إطار متعدد الأطراف.

رابعا، نؤكد على أهمية تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي والعمل على إدماج الدول النامية ضمن منظومة الدول المستخدمة والمنتفعة من الأنشطة والتطبيقات الفضائية. ومن هذا المنطلق، تنوه المجموعة العربية بالتقدم الذي أُحرِز في إطار المناقشات الموضوعية لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتوصل إلى عناصر موضوعية لصك قانوني ملزم بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، التي يمكن أن تمثل إسهاما في أي مفاوضات مستقبلية في هذا الشأن. وترحب المجموعة بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر وطرح توصيات للعناصر الموضوعية لاتفاقية ملزمة في هذا الإطار، بما يسهم في البناء على المشاورات ذات الصلة. وتتطلع المجموعة إلى مشاركة الأطراف مشاركة إيجابية في أعمال الفريق المشار إليه والمنتظر أن يبدأ اجتماعاته خلال الشهر القادم.

كما تحيط المجموعة العربية علما بالمشاورات التي جرت في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية، المنشأ عملا بالقرار 231/76 المعنون "الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول". وتحيط علما كذلك بمشروع تقريره النهائي، إذ تعرب عن الأسف حيال عدم نجاح الفريق في اعتماده بصورة تضمن أخذ شواغل الأطراف كافة في الاعتبار.

وفي الختام، ترحب المجموعة العربية باعتماد هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بتوافق الآراء وثيقة التوصيات بشأن التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بهدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتعرب عن تطلعها إلى تنفيذ جميع الدول تلك التوصيات.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الأوروبي بصفته مراقب.

السيدة كلايس (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان كلّ من تركيا ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وآيسلندا وأندورا وموناكو وسان مارينو.

يشارك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بنشاط في تعزيز الحفاظ على بيئة فضائية آمنة ومأمونة ومستدامة والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي على أساس منصف ومقبول للجميع، من أجل الأجيال الحالية والمقبلة. ونبقى ملتزمين التزاما قويا بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو أمر أساسي لتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين ولضمان استكشاف البيئة الفضائية بحرية واستخدامها على المدى الطويل في الأغراض السلمية. وإنّ القانون الدولي – ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي والقانون الإنساني الدولي – يسري على الفضاء الخارجي.

وإن تحسين أمن الفضاء اليوم هو أمر بالغ الأهمية، حيث إن جميع الدول، سواء أكانت دولا ترتاد الفضاء أم لا، تعتمد بشكل متزايد على المنظومات والخدمات الفضائية. وإن هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي قابل للتحقيق من خلال مزيج من الأدوات الملزمة قانونا والملزمة سياسيا. ومع إعادة التأكيد على أهمية وضع معايير ملزمة قانونا في هذا المجال، يعتبر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن النهج القائم على السلوك هو أكثر السبل عمليةً وفورية لإحراز تقدم في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتحسين أمن الفضاء. ويكمّل هذا النهج أدواتِ نزع السلاح وتحديد الأسلحة ذات الصلة، ويساعد على زيادة تعزيز الإطار المعياري والقانوني القائم. ويجب أن تكون الأطر الملزمة قانونا لأمن الفضاء في المستقبل فعالة وقابلة للتحقق منها ويجب أن تهدف إلى تناول جميع التهديدات ذات الصلة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تأييدا كاملا الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. ويأسف الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أسفا عميقا لأنه على الرغم من كل الجهود الحثيثة التي بذلها الرئيس ودعم الأغلبية الساحقة من الدول، لم يتمكن الفريق العامل المفتوح العضوية من اعتماد تقرير موضوعي بتوافق الآراء. وإن عدم رغبة إحدى الدول الأعضاء في الموافقة حتى على تقرير إجرائي ينمّ عن لامبالاة بولاية الفريق العامل المفتوح العضوية الممنوحة له من الجمعية العامة.

وفي الوقت نفسه، نرحب بالمشاركة الفعالة التي أُبديت خلال تلك العملية، ولا سيما البيانات المشتركة والمبادرات الأقاليمية. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بمشروع القرار الذي اقترحته المملكة المتحدة لإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية جديد من أجل مواصلة ذلك العمل وزيادة بلورة المفهوم ضمن الإطار الزمني المطلوب. ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على أهمية اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة، بما يشمل العمل مع المنظمات الدولية والجهات الفاعلة التجارية وممثلي المجتمع المدني، وفقا للممارسة المتبعة.

وتاريخيا، كان مضمون العديد من الصكوك الملزمة قانونا بشأن الفضاء الخارجي والمجالات الأخرى يُستمد من التزامات سابقة غير ملزمة قانونا ومن اعتماد قرارات مختلفة في إطار الأمم المتحدة. ونعيد التأكيد على أن الاتفاق على معايير وقواعد ومبادئ بشأن السلوك المسؤول يشكل وسيلة مجدية لتحقيق هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهو خطوة أولى ومهمة من أجل الحفاظ على أمن الفضاء، إذ يساهم في زيادة التعاون الدولي، وييسّر الوصول العادل إلى الفضاء الخارجي، ويساهم في زيادة الشفافية والثقة في تنفيذ الأنشطة الفضائية.

وفي ضوء ذلك، نرحّب بنشر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح مسردا لمصطلحات أمن الفضاء الخارجي لدعم هذا الجهد. وتتجلى فائدة هذا النهج في الالتزامات الوطنية التي تعهّد بها عدد متزايد من الدول الأعضاء بعدم إجراء تجارب للقذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل، عملا بالقرار 41/77. وفي هذا السياق، يشرفني أن أكرر التأكيد اليوم على التزام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بعدم إجراء تجارب للقذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل. ونشجع جميع الدول على إعلان هذا الالتزام، الأمر الذي يمكن أن يسهم في بناء الثقة اللازمة بين الدول من أجل وضع صكوك ملزمة قانونا في نطاق أمن الفضاء في المستقبل، وأن يسهم كذلك في تحقيق هدفنا الشامل المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وإن الثقة والاطمئنان هما محور أي عملية لبناء الأمن. وفي ذلك الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بعمل الفريق العامل الثاني لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في تعزيز التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي واعتماد توصياته بتوافق الآراء. وتسمح تدابير الشفافية وبناء الثقة بتطوير معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول في بيئة استراتيجية مؤاتية. وفي ذلك الصدد، نؤيد بقوة تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة التي نوقشت واتُّفق عليها في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي لعام 2013 (A/68/189)، ونرحب بالتقرير الجديد للأمين العام بشأن تنفيذ تلك التدابير.

ونود أن نشدد على أنه لكفالة شفافية أنشطة ونوايا الاتحاد الأوروبي في المجال الفضائي، صدر بلاغ مشترك عن المفوضية الأوروبية والممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بشأن استراتيجية الاتحاد الأوروبي الفضائية للأمن والدفاع وعُمّم في آذار/مارس الماضي، وسيصدّق عليه مجلس الاتحاد الأوروبي في القريب العاجل. وهو متاح أيضا على البوابة الإلكترونية للأمن الفضائي التابعة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

وعلاوة على ذلك، فإن تبادل المعلومات عن برامج مركبات الإطلاق الفضائية، بما في ذلك الإخطارات السابقة للإطلاق، يمثل بالفعل ممارسة راسخة بموجب مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار

القذائف التسيارية. ويشجع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء جميع الدول على الانضمام إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك وتنفيذ أحكامها بالكامل.

وأخيرا، فمن منطلق إيماننا الراسخ بتعددية الأطراف التي تشكل الأمم المتحدة جوهرها، نعتقد بقوة أنه من الملح الآن، ومما يصبّ في مصلحة جميع الدول ويحقق لها النفع، أن يتم الاتفاق على حل عالمي ومشترك ومتعدد الأطراف لأمن الفضاء ولتعزيز التنسيق والتعاون. ولا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على التزام كامل بالمشاركة النشطة والبناءة في المناقشات المتعلقة بالسلوك المسؤول بهدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): دعت روسيا باستمرار إلى الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه مجالا للأنشطة السلمية حصرا لجميع الدول على قدم المساواة. ومع ذلك، فإن مخاطر تحويل الفضاء الخارجي إلى نقطة انطلاق للعدوان والحرب أصبحت في الآونة الأخيرة حقيقة ملموسة. وقد استأنفت الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي. ولا يزال تزايد احتمال استخدام القوة ضد الأجسام الفضائية واستخدام الفضاء الخارجي في العمليات القتالية يقوّض السلام والأمن الدوليين.

ونودّ إبراز اتجاه خطير للغاية أصبح واضحا تماما في مسار الأحداث في أوكرانيا. وأعني بذلك أن الولايات المتحدة وحلفاءها يستخدمون مكونات البنية التحتية المدنية، بما في ذلك البنية التحتية التجارية، لأغراض عسكرية في الفضاء الخارجي. ودعوني أكرر لمن لا يفهم أن البنية التحتية شبه المدنية يمكن أن تصبح هدفا مشروعا للأعمال الانتقامية.

ونتيجة للأعمال المتهورة للدول الغربية، هناك الآن تهديد غير مبرر لاستدامة الأنشطة السلمية في الفضاء الخارجي، وكذلك العديد من العمليات الاجتماعية – الاقتصادية على كوكب الأرض التي تؤثر على رفاه الناس، وفي المقام الأول في البلدان النامية. وعلى أقل تقدير، يثير مثل هذا الاستخدام الاستفزازي للسواتل المدنية تساؤلات في سياق معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، التي تنص على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية حصرا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدين ذلك بشدة.

وإزاء هذه الخلفية، تتزايد الحاجة إلى مبادرات للحفاظ على الفضاء الخارجي للاستكشاف وللأغراض السلمية حصرا، ولمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولإطلاق المفاوضات ذات الصلة في إطار معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967، على النحو المنصوص عليه في القرارات التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام 1978. وثمة حاجة إلى التزامات على الصعيدين الوطني والدولي لضمان عدم وضع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي، بما في ذلك في المدار حول الأرض وعلى الأجرام السماوية، ولحظر استخدام القوة، أو التهديد باستخدام القوة ضد الأجسام الفضائية أو بواسطتها.

ونرحب بالاستئناف المرتقب لنشاط فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، المنشأ عملا بالقرار 250/77، للنظر في العناصر الجوهرية لصك دولي ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك بشأن جملة أمور منها منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وتقديم توصيات بشأن تلك العناصر. ونتوقع أن ينجح فريق الخبراء الحكوميين في الاتفاق على تقرير موضوعي.

و نرحّب بنتائج أعمال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، التي توصلت إلى توافق في الآراء هذا العام بشأن التوصيات التي تعزز التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويتمثل التدبير الوحيد الفعال للشفافية وبناء الثقة في مجال منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، الآن ودوما، في المبادرة الدولية/الالتزام السياسي بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وهناك بالفعل أكثر من 30 دولة أصبحت مشاركة بشكل كامل، ويزداد عددها باطّراد.

ومن المهم أيضا ضمان ألا تنتقل مناقشة المسائل المندرجة في إطار ولاية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية إلى منتديات أخرى. وأشدد على أن أي محاولة لنقل المسائل المتعلقة بالأساس القانوني الدولي لأنشطة الفضاء الخارجي السلمية إلى خارج ذلك المحفل الحكومي الدولي الفريد من نوعه ستقوّض الدور الأساسي الذي تضطلع به اللجنة، على النحو المنصوص عليه في قرارات الجمعية العامة.

ويعرض الاتحاد الروسي على اللجنة الأولى، لنظرها، مشاريع قرارات بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وتدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتهدف مشاريع قراراتنا إلى تعزيز النقاش حول منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ووضع جدول أعمال موحد. وندعو جميع الدول إلى دعم مشاريع القرارات هذه والمشاركة في تقديمها.

السيدة سيناغا (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

و نرى منذ أمد بعيد أن الفضاء الخارجي يجب أن يستخدم ويستكشف وينتفع به في الأغراض السلمية فقط. ويجب أن يشمل مفهوم الأغراض السلمية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويتعارض أي تسليح وعسكرة للفضاء الخارجي مع هدفنا المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وبالتالي يجب منح هذه المسألة اهتماما أكبر. وإزاء هذه الخلفية، هناك ثلاث نقاط نود أن نعرضها.

فأولا، يجب أن نتصدى للتهديدات المحدقة بالفضاء الخارجي بطريقة شاملة. فإن أنظمتنا الدولية القائمة بشأن الفضاء الخارجي غير كافية لردع عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه. ولذلك، ندعو إلى التفاوض الفوري بشأن صك دولي ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه وإبرام هذا الصك في مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أن من شأن هذا الصك أن يؤدي إلى الوقاية من المخاطر والتهديدات المتزايدة المحدقة بالفضاء الخارجي.

وثانيا، نحن بحاجة إلى الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه بيئة سلمية وآمنة ومستقرة ومأمونة ومستدامة. ويمكن لبلورة المعايير والقواعد وأنماط السلوك المسؤول أن تكون جزءا من تحقيق هذا الهدف. وينبغي لتلك المعايير والقواعد وأنماط السلوك المسؤول أن تكون عناصر أساسية في منع حدوث سباق تسلح. ولن تكون بلورة المعايير والقواعد والمبادئ التي تضبط أنماط السلوك المسؤول فعالة إلا إذا أدت أيضا إلى صياغة صك ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وثالثا، هناك حاجة إلى مزيد من تدابير الشفافية وبناء الثقة. فيمكن لهذه الجهود أن تبني الثقة وتقلل من سوء الفهم وتمنع نشوب النزاعات. وفي هذا الصدد، نرحّب باعتماد توصيات تعزز التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، عملا بالتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189) في الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام 2023. ومع ذلك، ما زلنا على رأينا القائل بأنه لا يمكن لأي إجراء لتعزيز تدابير الشفافية وبناء الثقة أن يحل محل هدفنا المتمثل في إبرام أي شكل من أشكال الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ويجب أن نحافظ على الفضاء الخارجي وعلى الأجرام السماوية الأخرى بوصفها إرثا مشتركا للبشرية. ويجب تجنب أي تسييس يمنعنا من تحقيق هذه الأهداف النبيلة. ولذلك، نحث جميع الدول الأعضاء على العمل معا في تصميم أي آليات مستقبلية ممكنة تسهم في وضع صك ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وإن إندونيسيا على أهبة الاستعداد لدعم هذا المسعى.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): منذ بياني الأخير بشأن الفضاء (انظر A/C.1/76/PV.8)، ازداد عدد المركبات

الفضائية واستمر تراكم الحطام الفضائي، بينما تضاعفت التهديدات المحدقة بالسلم والأمن والاستقرار في العالم. ومع كل عام يمرّ، تتنامى مخاطر حدوث سباق تسلح ونشوب نزاع في الفضاء، وتتزايد خطورة العواقب المحتملة وتتّسع رقعة انتشارها مع تزايد اعتمادنا الجماعي على الخدمات الفضائية. ولذلك يجب أن يظل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ونشوب النزاعات في الفضاء أولوية لهذه اللجنة وللمجتمع العالمي.

ولهذا السبب أطلقت المملكة المتحدة مبادرة جديدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، تركز على الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وقد قدمنا هذه المبادرة من منطلق إيماننا بأننا بحاجة إلى نهج مختلف لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي – نهج مختلف يأخذ في الاعتبار التطورات الجذرية في التكنولوجيات والأنشطة الفضائية منذ وضع جدول الأعمال المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في عام 1978؛ نهج مختلف بوسعه أن يستجيب للتهديدات المعاصرة للمنظومات الفضائية، تلك التهديدات التي تقف وراءها التطورات التكنولوجية، وكذلك احتدام المنافسة النظمية بين الدول.

وكان هدفنا من القرار 231/76 هو إنشاء عملية مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع الاعتراف بأن جميع البلدان لديها درجات من الاعتماد على الفضاء وبالتالي لها مصلحة في صياغة نهجنا المعياري، وإنشاء عملية تسمح للدول بطرح أفكار جديدة على الطاولة والخروج عن الوتيرة الخاملة للمناقشات التي جرت في العقود الأخيرة. وقد اتفق معنا العديد من البلدان. وشارك 42 بلدا في تقديم القرار 231/76 وصوّت 150 بلدا لصالحه في الجمعية العامة. وقام الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول باختتام عمله الشهر الماضي. وعلى الرغم من أننا نشعر بخيبة أمل لأن الفريق العامل المفتوح العضوية لم يعتمد تقريرا بتوافق الآراء، فإنه مما يخفّف من حدة خيبة أملنا هو إدراكنا أن الفريق العامل المفتوح العضوية قد بث روحا جديدة في مهمة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونعتقد أن الفريق العامل المفتوح العضوية كان ناجحا من ثلاثة جوانب على الأقل.

فأولا، حسّن الفريق العامل المفتوح العضوية فهمنا الجماعي لانطباق القانون الدولي القائم على الفضاء الخارجي ولطبيعة التهديدات المعاصرة في مجال الفضاء. وللمرة الأولى، شارك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مناقشة مستفيضة وشاملة بشأن أمن الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد اتضح من العروض والمناقشات أنه يمكن استخدام مجموعة واسعة من القدرات الموجودة على كوكب الأرض وفي الفضاء لتهديد المنظومات الفضائية بواسطة طائفة من التأثيرات المدمرة وغير المدمرة. ومن الواضح لنا أن التركيز الضيق على حظر وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، مع إهمال مشكلتي التعريف والتحقّق المعروفتين جيدا، لا يكفي لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وثانيا، بدأ الفريق العامل المفتوح العضوية أيضا بتوضيح فوائد النهج القائم على السلوك بدلا من القدرات. فيمكن للقدرات الفضائية أن تخدم أغراضا حميدة وأن تستعمل للتهديد على حد سواء، ويصعب على الأطراف الأخرى التثبّت من أن أحد النوعين هو القصد الأساسي. أما من الناحية العملية، فإن طرق استخدام تلك القدرات، والتي يمكن ملاحظتها إلى حد ما بواسطة التقنيات الحالية، هي التي تشكل التصورات المتكونة عن التهديد وتدفع في اتجاه حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولذلك، فإن العمل معا على تعريف السلوك وتنظيمه قد يشكل وسيلة مثمرة للتصدي للتهديدات الفضائية والحد من العوامل المسبّبة لحدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي.

وثالثا، أظهر الفريق العامل المفتوح العضوية أن العديد من الدول تعترف بأن لكل من التدابير الملزمة قانونا والالتزامات السياسية دورا قيما ومتكاملا ومتعاضدا في التصدي للتهديدات الفضائية. ولا يتعارض هذا مع الموقف المبدئي للعديد من الدول الذي يرى أن الصكوك الملزمة قانونا هي الهدف النهائي، وأنها تقع بالفعل ضمن نطاق معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول.

و مقتنعون على ضوء تجربتنا مع الفريق العامل المفتوح العضوية بأن هناك رغبة لدى الدول الأعضاء في مواصلة استكشاف إمكانيات نهج السلوك المسؤول. وقد طرحت الدول العديد من الأفكار المختلفة بشأن معايير وقواعد ومبادئ جديدة لضبط السلوك المسؤول خلال اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية، وهي أفكار تستحق المزيد من المناقشة والنظر فيها. ولذلك، فإننا نقدم مشروع قرار (A/C.1/78/L.15) في هذه الدورة للّجنة الأولى من أجل إنشاء فريق عامل ثانٍ مفتوح العضوية لمواصلة ذلك العمل. ونرحب باستمرار مشاركة ودعم جميع الوفود في تلك المساهمة الهامة في تحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

السيد حجازي (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن خالص تعازينا للشعب الفلسطيني ولأسر الضحايا الأبرياء الذين سقطوا. وتدين مصر بشدة استهداف المدنيين في غزة، ونكرر دعوتنا لوقف إطلاق النار بشكل عاجل وغير مشروط، وندعو إسرائيل إلى التراجع الفوري عن أمرها بالتهجير القسري لـ 1,1 مليون مدني إلى جنوب غزة والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق للتخفيف من المعاناة الإنسانية المستمرة للشعب الفلسطيني.

وتؤيد مصر البيانات التي أدلي بها باسم مجموعة الدول العربية ومجموعة الدول الأفريقية وحركة عدم الانحياز، ونود أن نطلعكم، بصفتنا الوطنية على ما يلي.

في عالم نشهد فيه بيئة أمنية متدهورة، نعتقد أن الوقت قد حان للتركيز على إعادة بناء الثقة بين الدول وتجنب تجزّؤ جهود نزع السلاح، بما في ذلك من خلال الامتناع عن إنشاء عمليات متنافسة أو متوازية. بل على العكس من ذلك، يجب أن نركز على تعزيز المنتديات القائمة وعلى تطوير مسارات موحدة تعزز القواسم المشتركة بيننا.

وفي حين أنّ الأنشطة البشرية في الفضاء الخارجي آخذة في التطور، تصبح الحاجة إلى حماية الفضاء الخارجي من مخاطر العسكرة ملحة بشكل متزايد، مع مراعاة التقلب الشديد لبيئة الفضاء الخارجي. ودون المساس بالقيمة الممكنة لتدابير الشفافية وبناء الثقة، بوصفها تدبيرا مؤقتا في الأجل القصير، هناك حاجة واضحة إلى صك ملزم قانونا يكمل الإطار القانوني الدولي القائم من خلال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جوانبه كافة. وينبغي أن يكون لهذا الصك الملزم قانونا نطاق شامل يتضمن في الأساس أحكاما تقضي أولا بحظر وضع أي أسلحة – في الفضاء الخارجي، سواء كانت دفاعية أو هجومية؛ وتقضي ثانيا بحظر الهجمات المسلحة أو أي تدخل ضار متعمد ضد الأقمار الصناعية أو الأصول الفضائية؛ وتقضي ثالثا بحظر استحداث وتجريب وتكديس أسلحة مصممة خصيصا لغرض وحيد هو مهاجمة أصول الفضاء الخارجي، أو يجري نشرها أو استخدامها كسلاح في الفضاء الخارجي.

وفي هذا السياق، تشير مصر مرة أخرى إلى التقدم الموضوعي الذي أحرز خلال مناقشات فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، المنشأ عملا بالقرار 250/72، والذي شهد مستوى ملحوظا من العمق في المناقشات المتعلقة بجميع الجوانب القانونية والتقنية المثيرة للجدل. ونتطلع إلى اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، المنشأ عملاً بالقرار 250/77، الذي سيبدأ عمله في تشرين الثاني/نوفمبر، والذي سيرأسه خبير من مصر، للنظر في العناصر الجوهرية لصك دولي ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتقديم توصيات بشأنها. ونشجع جميع الوفود على المشاركة البناءة في تلك العملية لتحقيق التقدم المنشود.

وفضلا عن ذلك، نرحب باعتماد هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بتوافق الآراء توصيات تعزز التنفيذ العملي لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تطبيقها، ولا سيما تلك التي تمتلك قدرات كبيرة في مجال الفضاء.

وتشير مصر إلى مناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ

تضبط أنماط السلوك المسؤول، المنشأ عملا بالقرار 231/76. وقد شاركنا في تلك العملية بشكل نشط وبناء للغاية، لاعتبارنا أنها يمكن أن تمثل خطوة أخرى نحو الحفاظ على فضاء خارجي آمن ومأمون، فضلا عن وضع صك ملزم قانونا في هذا المجال.

وقد قدمت سري لانكا ومصر مجددا مشروع قرارهما الجامع السنوي المشترك التقليدي المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" (A/C.1/78/L.3). ومن هذا المنطلق، نرحب باعتماد ذلك النص بتوافق الآراء في الدورتين السابقتين، ونتطلع إلى دعم الدول الأعضاء ومشاركتها في تقديم مشروع القرار الهام هذا، الذي يحاول سد الثغرات وإيجاد أرضية مشتركة لإحراز مزيد من التقدم بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

السيد بيريس (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): نعيش اليوم في عالم مترابط تتمتع فيه التكنولوجيات، بما فيها تكنولوجيات الفضاء والخدمات التي توفرها، بنطاق تغطية وموثوقية كاسحين، ولا يقتصر استخدامها بالضرورة على الدول التي لديها القدرة على ارتياد الفضاء. وبناء على ذلك، فإن النزاع في الفضاء لا يؤثر على الدول المرتادة للفضاء فحسب بل علينا جميعا، ويجب تجنبه خشية أن تصيبنا جميعا عواقبه الكارثية.

وتدرك سري لانكا الدور الذي يؤديه الفضاء الخارجي في إدامة أنماط حياتنا العصرية. فإن التطبيق اليومي لتكنولوجيا السواتل هو من ثوابت حياتنا، سواء على صعيد الاتصالات أو الملاحة أو تحديد أنماط الطقس وتغير المناخ، أو عبر أي وسيلة أخرى. وبالتالي فإن الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه إرثا مشتركا للبشرية يستخدم في الأغراض السلمية حصرا هو أمر له أهمية وجودية ليس فقط للأمم التي ترتاد الفضاء الخارجي بل لجميع البلدان. ولذلك، ترفض سري لانكا أي عقيدة تصنّف الفضاء الخارجي باعتبار أنه مجال قتال حربي أو ساحة المعركة القادمة. وهذه العقائد ذات النزعة الحربية لن تؤدي فقط إلى تأليب دولة ترتاد الفضاء ضد دولة أخرى، بل ستزيد بشكل خطير من احتمالات نشوب صراع نهايته الفناء، مما ستترتب عليه عواقب كارثية تلحق بنا جميعا.

ومن الواضح اليوم أنه ينبغي تعزيز النظم القانونية القائمة للاستجابة لتقدم التكنولوجيات الجديدة. وينبغي ألا يقتصر النظام القانوني على حظر تسليح الفضاء الخارجي أو تسليح الأجرام السماوية، بل ينبغي أن يحظر أيضا أي أسلحة منصوبة على سطح الأرض تستهدف السواتل أو الأجسام الفضائية. واليوم، نظرا إلى البيئة الأمنية الهشة، في ظل التنافس بين القوى العظمى الآخذ في التعاظم، أصبح كل من خطر تحويل الفضاء الخارجي إلى ساحة لسباق تسلّح وخطر تسليحه احتمالا واردا جدا. وعلى أمل معالجة هذه المسألة، تقدم سري لانكا ومصر بوتيرة سنوية مشروع قرار بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد قمنا بذلك هذه المرة أيضا. وما زلنا نعوّل على الدعم الواسع الذي يمدنا به الأعضاء، كما كان عليه الحال في السنوات السابقة، في دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى بدء العمل على وضع صك دولي ملزم قانونا.

ومع أنه من الصحيح أن مؤتمر نزع السلاح يفتقر إلى القوة التي تدفعه قدما، فإن العمليات المتوازية المتنافسة تنطوي على إجحاف بالقضية المطروحة. وهي للأسف لا تؤدي إلا إلى إضفاء الضبابية على القضية، فبسببها تتشابك المسائل المطروحة فتغرق في دوامة من عدم اليقين. وفي حين أننا سندعم، من حيث المبدأ، أي مسعى للنهوض بالمناقشة في أي منتدى، فإننا ندعو جميع المعنيين إلى تفادي ازدواجية العمل في المنتديات وتجنّب تحميل الوفود عبئاً لا مبرر له، إذ قد يؤدي ذلك إلى إقصاء العديد من الوفود الأصغر حجما عن المناقشة.

ونود الترحيب بالاعتماد التوافقي لتوصيات هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لهذا العام الداعية إلى تعزيز التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، بهدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، على النحو الوارد في الوثيقة A/78/42، حيث هناك اتفاق على المقصد النبيل المتمثل في المضي قدما نحو وضع معاهدة ملزمة قانونا، ينفذها بحسن نية من لديهم القدرة على ذلك.

وختاما أقول إنه من المسلّمات أنه، منذ ظهور الحضارة، كانت السماء وما وراءها من عوالم دوماً من الأمور الآسرة للألباب. ويبقى

صحيحا أننا إذا لم ندمر أنفسنا، سنتمكن من الوصول إلى النجوم. فلنفكر في ذلك. أليس الاستخدام الجماعي للفضاء من أجل المنفعة المشتركة للبشرية بديلا رائعا للحرب؟

السيدة ليبانا (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا ماليزيا، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز.

وقد كان أمن الفضاء الخارجي واستدامته موضوعا متزايد الأهمية بالنسبة للعديد من الوفود، بما في ذلك وفد الفلبين. فنحن نستفيد من استكشاف الفضاء الخارجي والحفاظ عليه لاستخدامه في الأغراض السلمية. وفي السنوات الأخيرة، قمنا بتوسيع وجودنا المتواضع في الفضاء الخارجي كجزء من جهودنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وترتبط رؤيتنا المتعلقة بتوسيع هذا الوجود ارتباطا حيويا بعزمنا الوطني على التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه صمودنا الاجتماعي والاقتصادي كشعب، بما في ذلك للتخفيف من آثار تغير المناخ، الذي يمثل قضية وجودية للفلبين، شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى. وهذا يفسر القيمة المتزايدة التي توليها الفلبين لهذه المناقشة.

وبصفتنا دولة ناشئة في ميدان ارتياد الفضاء، نعتقد أن التوصل إلى وجهات نظر متقاربة لزيادة الشفافية، وتوليد معايير من شأنها حماية الفضاء الخارجي باعتباره إرثا مشتركا للبشرية، هو أولوية بارزة. ويكتسي الأمر أهمية أكبر بشكل خاص بالنظر إلى ظاهرة الأنشطة التي تتجاوز الاستخدام الآمن والمسؤول لتكنولوجيات الفضاء الخارجي، كما يتضح من الحوادث المتعلقة بسقوط حطام الصواريخ الأجنبية في مناطقنا البحرية واستمرار بعض البلدان في إجراء تجارب القذائف المباشرة الصعود المضادة للسواتل.

ولذلك شاركنا بشكل استباقي في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وفي حين أن الفريق لم يتمكن من اعتماد تقرير موضوعي خلال دورته الموضوعية الأخيرة، فإننا نرحب بالنقاش الثري بالمعلومات الذي جرى خلال تلك العملية. وهو قد أثبت أن الفريق العامل المفتوح العضوية منبر بنّاء للحوار الشامل بين الدول الأعضاء، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين الذين يسعون إلى الحد من التهديدات الفضائية من خلال معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول. ولذلك نحن ملتزمون بمواصلة عمل الفريق العامل المفتوح العضوية في تعزيز التطورات الإيجابية في هذا الصدد.

ونواصل أيضا تكرار تأكيد أن الالتزامات السياسية بشأن السلوك المسؤول يمكن تطويرها دعما لمساعي وضع تدابير وصكوك ملزمة قانونا في هذا المجال ودون المساس بهذه المساعي. فإن أحدها لا يستثني الآخر. ونظل مدفوعين بتطلعنا إلى وضع صكوك ملزمة قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك منع وضع الأسلحة والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الفضائية. ولذلك نتطلع إلى عمل فريق الخبراء الحكوميين المنشأ حديثا المعني باتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في هذا الصدد.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت اللجنة الأولى تقديم مشاريع قرارات بشأن الموضوع نفسه تبدو في بعض الأحيان متنافسة بشكل صريح، الأمر الذي وضع الدول الأعضاء أمام مهمة صعبة تتمثل في تحديد أي مشاريع القرارات هو الذي تدعمه. وفي بعض الحالات، تؤيد الوفود هذه القرارات المتشابهة ولكن المتنافسة، فيؤدي ذلك إلى ازدواجية وتنافس في الآليات والعمليات يرهقان موارد الأمم المتحدة المحدودة ويؤديان إلى مزيد من الاستقطاب والتجزّؤ في عمل لجنتنا. ونحث المقدّمين الرئيسيين لمشاريع القرارات هذه على بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى اتفاق على نص موحد. وقد شهد العالم العديد من التطورات المحبطة في السنوات والأشهر الأخيرة. ولا نريد أن نفاقم تلك التطورات السلبية، بل نريد أن نكون منبرا للعمل الجماعي قادرا على معالجة المسائل العالقة بشأن نزع السلاح والسلام والأمن في الوقت المناسب.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أؤكد أن لجميع الدول الحق في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ولكن يجب ممارسة ذلك الحق مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الآخرين ومصالحهم.

وإن الشفافية والتواصل والتشاور عوامل مهمة في تعزيز أمن فضائنا الخارجي. فلم يعد أمن فضائنا الخارجي يتعلق بالحفاظ على التكافؤ الاستراتيجي بين الدول الرئيسية المرتادة للفضاء؛ بل هو يتعلق بتأمين الفضاء الخارجي لكي يستخدمه جميع الدول في الأغراض السلمية، وبالحفاظ على الفضاء الخارجي لصالح أجيال المستقبل.

السيد محمد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أُدلي بهما باسم حركة عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وإزاء خلفية التصدعات الجيوسياسية المتجددة، من الضروري منع عسكرة الفضاء الخارجي. ولا نزال قلقين إزاء احتمال وضع الأسلحة واستخدامها في الفضاء الخارجي، واستخدام الأجسام الفضائية كأسلحة. فقد تؤدي تلك الأعمال إلى تصعيد التوترات وإلى حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ويأسف وفد بلدي لعدم تمكن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحدّ من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، المنشأ عملا بالقرار 231/76، من اعتماد أي نتيجة. ومع ذلك، فقد وفرت مداولات الفريق العامل المفتوح العضوية أساسا جيدا لبذل مزيد من الجهود بدون الانتقاص من عمل فريق الخبراء الحكوميين الجديد المعني باتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، المنشأ عملا بالقرار 250/77.

وفي الوقت نفسه، وفي ضوء المقترحات قيد النظر خلال الدورة الحالية للجنة الأولى، تؤكد ماليزيا على أهمية تجنب العمليات المتوازية العالمية العضوية بشأن مسائل نزع السلاح الرئيسية، مثل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويكتسي ذلك أهمية في تمكين الدول الأعضاء، ولا سيما دول العالم النامي، من مواصلة المشاركة بفعالية في النقاش الدولي الآخذ في التطور. وينبغي أن نسعى جاهدين لضمان وجود آلية شاملة للجميع أحادية المسار لإجراء حوار مؤسسي منتظم في ذلك المجال.

وتؤمن ماليزيا بالحاجة إلى مزيد من الشفافية وتبادل المعلومات بين جميع الأطراف الفاعلة في سياق الفضاء الخارجي، مع مراعاة المصالح المشروعة لجميع الدول في مجالي السلامة والأمن. وتظل ماليزيا أيضا ملتزمة بالانضمام إلى المعاهدات الدولية التي تنظم استخدام الفضاء الخارجي والتي تعلي المبادئ القانونية التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها 1962 (د-18) لعام 1963.

وفي هذا الصدد، أقرت ماليزيا سياستها الوطنية بشأن الفضاء الخارجي لعام 2030، وقامت في أوائل العام الماضي بنشر قانون مجلس الفضاء الماليزي لعام 2022 في الجريدة الرسمية. وسيكفل ذلك القانون الاضطلاع بالأنشطة الفضائية الوطنية في ماليزيا على نحو مسؤول ومأمون وآمن وممتثل للمبادئ التوجيهية الدولية. وتشيد ماليزيا بإسهامات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي اللذين اضطلعا بدور رئيسي في النهوض بالتعاون الدولي بشأن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بما في ذلك من خلال برامج بناء القدرات التي تركز على البلدان النامية.

وفي مواجهة حالة عدم اليقين التي تكتنف البيئة الأمنية العالمية، دعونا نضاعف الجهود التي نبذلها كي نضمن عدم استخدام الفضاء الخارجي إلا في الأغراض السلمية بما يخدم المصالح المشتركة للبشرية.

السيد شتيبانيك (تشيكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد تشيكيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود أن أضيف بضع النقاط بصفتنا الوطنية.

فدعوني استهل بياني باصطحابكم في رحلةٍ تاريخية. كان ثلاثة اختصاصيين من تشيكوسلوفاكيا السابقة – وهم الخبراء القانونيون والتقنيون المشهورون الأستاذ كوبال والدكتور بيريك والدكتور لالا – شاهدين على مولد التعاون المتعدد الأطراف بحق في مجال الفضاء عندما أُنشئت لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية واعتُمدت معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، في الستينيات. ثم عمل هؤلاء الاختصاصيون، من

بين آخرين، كمسؤولين رفيعي المستوى في مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، وقد حظيتُ لاحقا بشرف ومزية التعاون معهم جميعا.

وإن الحقبة التي نعيشها اليوم تشبه إلى حد ما تلك الحقبة التي مضى عليها 60 عاما. وإن كانت هذه الحقبة ثورية من الناحية التكنولوجية، فهي ثورية أيضا من الناحية التشاركية. فنحن الآن قادرون على استكشاف الفضاء الخارجي السحيق، وعلى وضع أجسام علمية على الكويكبات، وعلى ملء مدار الأرض بسواتل تخدم الاحتياجات اليومية للمواطنين العاديين. وللأسف، نحن لسنا في وضع يسمح لنا بالاتفاق على معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول من أجل المضي قدما بشكل آمن ومأمون.

ولذلك، تعرب تشيكيا عن خيبة أملها الشديدة إزاء عدم رغبة بعض الدول في اعتماد أي تقرير موضوعي، بل حتى إجرائي، للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، المنشأ عملا بالقرار 231/76. ونقدر المستوى الرفيع من المشاركة البنّاءة من جانب العديد من المشاركين الذين أظهروا خلال دورات الفريق العامل المفتوح العضوية، تحت الرئاسة المقتدرة لهيلموت لاغوس كولر من شيلي، عزمهم الحقيقي على إيجاد حلول مقبولة ترضي جميع الأطراف المعنية.

ونظرا لتزايد الاعتماد عالميا على الأصول الفضائية في المجالين الأمني والاجتماعي – الاقتصادي، وللتزايد المستمر في عدد الدول والجهات الفاعلة من غير الدول والجهات الريادية الخاصة، وكذلك الأنواع الجديدة من الأنشطة والمصالح وما يرتبط بها من مخاطر، فإن النهج السلوكي هو في الوقت الحالي أكثر الطرق جدوى وملاءمة لاحتواء جميع التطورات الجديدة. وإن لم نتبع هذا النهج، فإننا نعرّض أنفسنا لخطر التفاوض على صك قانوني جديد لن يعكس سوى لقطة جامدة لا تتغيّر مع مرور الزمن. ولذلك تنضم تشيكيا إلى الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى مواصلة عمل الفريق العامل المفتوح العضوية بطريقة مفتوحة وشاملة للجميع.

وفي الوقت نفسه، فإن النهج المرن والاستشرافي القائم على الاستبصار التكنولوجي لا يتعارض بأي شكل من الأشكال مع النهج القائم على المعاهدات. ويمكن للالتزام السياسي القائم على معايير وقواعد ومبادئ تُوضع بصورة مشتركة لتضبط أنماط السلوك المسؤول أن يرسي الأساس لما قد يصبح فيما بعد التزامات قائمة على أسس قانونية. وتأييدا لمثل هذا النهج وترديدا لما ورد في البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي باسم دوله الأعضاء في الدورة الختامية للفريق العامل المفتوح العضوية وأعيد تأكيده هنا اليوم في اللجنة الأولى، يسرني التأكيد على أن تشيكيا ملتزمة بعدم إجراء تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل، وفقا لقرار العام الماضي 41/77. فإننا نؤمن بأن من شأن هذا الالتزام وغيره من الالتزامات المماثلة الإسهام في اعتماد المزيد من التدابير لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتمهيد الطريق لتبني معايير دولية مناسبة وملزمة قانونا في الأجل الطويل.

ودعونا نبني على الإرث الذي خلفه أسلافنا الذين تمكنوا قبل 60 عاما، على الرغم من الحرب الباردة والمنافسة الشرسة على استكشاف الفضاء، من وضع إطار عمل لا يزال بإمكاننا الاعتماد عليه، ولكن يتعين علينا الآن تكييفه وتعزيزه.

السيد إسكايغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد السويد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتنا الوطنية.

تعتبر السويد الفضاء الخارجي مشاعا عالميا ينبغي استخدامه لمنفعة الجميع. ونشدد على انطباق القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، على جميع الأنشطة المضطلع بها في الفضاء الخارجي. وينبغي أخذ ذلك في الاعتبار عند وضع أي معايير وقواعد ومبادئ أخرى.

وتلتزم السويد التزاما قويا بتعزيز الأمن والسلامة الدوليين في الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح. فذلك أمر ضروري لضمان الاستخدام الطويل الأجل للبيئة الفضائية في الأغراض السلمية. وفي

الوقت الراهن، تتلاحق التطورات في مجال الفضاء والمجالات المتعلقة به بوتيرة سريعة للغاية. ولذلك، نرى أنه من أجل الحد من التهديدات الفضائية، فإن الاتفاق على معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، دون استبعاد لفكرة اتخاذ تدابير ملزمة قانونا في المستقبل، يشكل أفضل وأسرع طريقة للمضي قدما. وقد كانت مثل هذه الاتفاقات في السابق هي الطريق إلى وضع صكوك ملزمة قانونا. ولذلك، نعتقد أن العمل على كلا هذين المجالين يمكن أن يستمر على نحو تقدّمي ومستدام ومتكامل، حسبما ذكره الأمين العام في تقريره لعام 2021 (A/76/77).

وهناك تزايد سريع في اعتمادنا على الخدمات الفضائية؛ وكذلك في المخاطر ومواطن الضعف التي نواجهها. ويتزايد ازدحام الفضاء الخارجي، ويشكل الحطام الفضائي الآن أكبر تهديد منفرد لبيئتنا الفضائية. وقد تحد تلك التحديات من استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ويمكن أن يسفر امتداد أزمة أو نزاع إلى الفضاء عن عواقب كارثية على البيئة الفضائية ويتسبب في حدوث تداعيات ومجازر مماثلة على كوكب الأرض.

وقد شاركت السويد بفعالية في العمل الذي اضطلع به الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول على مدى العامين الماضيين. ومن المؤسف للغاية أنه لم يتسن اعتماد تقرير بتوافق الآراء، ولو حتى بشأن المسائل الإجرائية. ومع ذلك، كانت الجهود المبذولة في ذلك المحفل قيّمة للغاية. وكانت المناقشات مثيرة للاهتمام والتفاعل وساهمت في تعزيز فهم مشترك للتهديدات والسياسات ووجهات النظر المتعلقة بالمعايير والقواعد والمبادئ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أسلوب العمل الشامل للجميع يدعم وجهة نظرنا بخصوص ضرورة مناقشة أمن الفضاء بصورة متعددة الأطراف وبمشاركة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. فجميع أصحاب المصلحة يجب أن يُستمع إلى آرائهم في مسألة تهمّنا جميعا. وعلى غرار جميع المسائل المتعلقة بالأمن الدولي، يجب تطبيق منظور المساواة بين الجنسين في مناقشات أمن الفضاء أيضا.

ولا شك أن العمل المضطلع به في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية سيكون نقطة انطلاق ممتازة تكمّل الجهود الأخرى وتسهم فيها. ويشمل ذلك فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي سيبدأ عمله قريبا والذي ستساهم فيه السويد بفعالية. وتؤيد السويد إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية جديد لتقديم توصيات بشأن وضع معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، على النحو المقترح في مشروع القرار A/C.1/78/L.15 الذي طرحته المملكة المتحدة والذي نشارك في تقديمه.

ويسّرنا أن الفريق العامل المفتوح العضوية الذي اقترحته المملكة المتحدة سينظر أيضا في مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من خلال مزيج من التدابير الملزمة قانونا وغير الملزمة قانونا. وإنشاء فريق عامل إضافي مفتوح العضوية يركز بشكل أساسي على الجهود الملزمة قانونا فقط، حتى قبل أن يبدأ فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي عمله، هو أمر ينطوي على خطر التسبب في ازدواجية الجهود، مما سيشكل تحديا من حيث الموارد، ولا سيما بالنسبة للوفود الأصغر حجما، وهو ما يقوض المشاركة الواسعة والمتنوعة.

ويجب التأكيد على ما تكتسيه تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة من أهمية في زيادة الأمن وإمكانية التنبؤ. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أنه يجري العمل على إعداد استراتيجية الحكومة السويدية للدفاع والأمن في الفضاء التي نعرض فيها أهدافنا وأولوياتنا. ونعتقد أن نشر هذه الاستراتيجية سيكون في حد ذاته تدبيرا من تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، مما يساهم في تحقيق الأمن في الفضاء.

وعلى نحو ما سبق للمراقب عن الاتحاد الأوروبي ذكره، فإن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما فيها السويد، قد تعهدت بعدم إجراء تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل. ونرى أن هذه خطوة مهمة تحمل دلالة على التزامنا بأمن

الفضاء الخارجي وتشكل أيضا أحد تدابير بناء الثقة. ونود أن نشجع البلدان الأخرى على أن تحذو حذو تلك الدول.

السيد إن دِن بوش (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): إضافة إلى البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أبدي الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

لقد أصبح أمن الفضاء أكثر أهمية من أي وقت مضى، نظرا لتزايد عدد الجهات الفاعلة الجديدة في مجال الفضاء ومستعملي الخدمات الفضائية، بالإضافة إلى تدهور الحالة الأمنية الدولية. وأثبت الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول الذي اختتم أعماله مؤخرا أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هي من أصحاب المصلحة، سواء كانت دولا ترتاد الفضاء أم لا. ومن المعترف به على نطاق واسع أن التطبيقات الفضائية تستخدمها نسبة هائلة من سكان العالم يوميا، ومن الضروري أن يستفيد جميع الدول من الفرص الاقتصادية والمجتمعية الملازمة لمجال الفضاء الآن وعلى مدى أجيال قادمة. ولذلك فإن تهيئة فضاء خارجي آمن ومأمون ومستقر ومستدام أمر ذو أهمية حيوية للجميع ومسؤولية يتحملها الكافة.

بيد أننا نرى أن إدارة أمن الفضاء تتخلف باستمرار عن مواكبة التطورات في المجالات الأخرى. وتثبت المناقشات التي دارت في الفريق العامل المفتوح العضوية أن هذه هي اللحظة المناسبة لتحقيق قفزة إلى الأمام تمس الحاجة إليها. ويجب أن نقلل من مخاطر مثل التصعيد غير المقصود بتحسين إدارة الفضاء الخارجي. ونلاحظ وجود دعم واسع النطاق للقيام بذلك عن طريق الالتزامات السياسية المتعلقة بأنماط السلوك المسؤول. ويمكن وضع هذه الالتزامات دعما للمساعي الرامية إلى وضع تدابير وصكوك ملزمة قانونا ودون المساس بهذه المساعي. وهذان النهجان لا يستبعد أحدهما الآخر. وعلى سبيل التوضيح، فإن الدعوة التي تحظى بتأييد واسع النطاق والتي تنادي بأن يلتزم جميع الدول بعدم إجراء تجارب تدميرية للأسلحة المباشرة الصعود المضادة للسواتل هي خطوة عملية لتكريس الالتزامات الطوعية في صك ملزم قانونا في المستقبل.

وتؤدي ازدواجية الاستخدام والغرض، التي هي من الخصائص المتأصلة في الأجسام الفضائية، إلى تعقيد المناقشة الهامة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فأي جسم فضائي يمكن، من حيث المبدأ، استخدامه كسلاح فضائي. وبالإضافة إلى ذلك، فبمجرد أن يوضع الجسم في الفضاء الخارجي، يصعب تحديد قدراته واستخداماته المقصودة. ولهذين السببين، لا جدوى من المقترحات التي تركّز على القدرات فقط. ومع ذلك، يمكننا معالجة تلك المعضلة باعتماد نهج سلوكي يركز على الأنشطة القابلة للرصد للأجسام الفضائية.

وفي هذا الصدد، أثبت الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية أهميته كمحفل لمناقشة أمن الفضاء الخارجي بطريقة مفتوحة وموضوعية وتفاعلية. وعلى الرغم من الموقف البنّاء لأغلبية واسعة من الدول، لم يتمكن الفريق، للأسف، من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات. بيد أن الفريق قد أتاح إجراء حوار شامل للجميع بين الدول، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وقد أظهر البيانان المشتركان اللذان أُدلي بهما أمام الفريق العامل المفتوح العضوية الدعم الأقاليمي الواسع النطاق للعملية التي يقوم بها الفريق العامل ولاستمرارها في المستقبل.

ونرى أن العمل الذي أُنجز في إطار الفريق يكمل الجهود الأخرى المتعلقة بتعزيز أمن الفضاء الخارجي، بما في ذلك فريق الخبراء الحكوميين المنشأ حديثا المعني باتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولذلك، فإن هولندا ملتزمة بالحفاظ على الزخم الحالي وتدعم اتباع عملية متابعة لا لبس فيها تهدف إلى زيادة التقارب بين هذين المسارين.

وفي ضوء ذلك، يساورنا القلق إزاء احتمال وجود فريقين عاملين مفتوحي العضوية جديدين متوازيين. فمن شأن ذلك أن يلقي عبئا ثقيلا على الوفود وقد يؤثر سلبا على قدرتها على المشاركة في العملية. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تمتد المناقشات بشأن التدابير العملية لسنوات عديدة. بل ينبغي، بدلا من ذلك، أن يحقق فريق عامل جديد مفتوح العضوية نتائج مرحلية في الوقت المناسب باتباع نهج تدريجي.

ويمكننا إحراز تقدم فعلي نحو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من خلال التوسع في توضيح مفهوم المعايير والقواعد والمبادئ التي تضبط أنماط السلوك المسؤول، ووضع توصيات في سياق هذه العملية يمكن أن تشمل تدابير ملزمة قانونا والتزامات سياسية على حد سواء.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن المناقشات بشأن الفضاء الخارجي المُجراة هنا في نيويورك، وكذلك في جنيف وفيينا، ينبغي أن تسهم في تهيئة فضاء خارجي يتسم بالأمن والأمان والاستدامة عن طريق الحوار والتعاون لصالح كل فرد على وجه الأرض. ولا تزال هولندا ملتزمة تماما بذلك المسعى.

السيد بيلغيري (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): نؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي ونود أن نبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

تتزايد الأهمية الحيوية للفضاء الخارجي في حياتنا اليومية أكثر فأكثر. فمجتمعاتنا كلّها تعتمد بشكل متزايد على الخدمات المقدمة من خلال منظومات الفضاء الخارجي. وفي الوقت نفسه، فإننا نواجه طائفة واسعة من المخاطر والتهديدات المتصلة بأنشطة الفضاء الخارجي بدءا من زيادة التوترات الجيوسياسية، والمخاطر الأمنية الناشئة عن تطوير القدرات المضادة للسواتل، والخطر العام المتمثل في تسليح الفضاء الخارجي. ويثير كل ذلك قلقا بالغا لدى النمسا. ويتزايد أيضا تعقد المسائل الأمنية في الفضاء الخارجي من خلال التقدم التكنولوجي الذي لم يسبق له مثيل، والذي سيستمر أو حتى سيتسارع في المستقبل. وفي الوقت نفسه، يدخل أصحاب مصلحة جدد، مثل الجهات الفاعلة التجارية، عالم الفضاء الخارجي. ولذلك، ترحب النمسا بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى الحد من التهديدات، وتعزيز أمن الفضاء، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من شأنه أن يأتي في نهاية المطاف على حساب أمن البشرية جمعاء.

والإمكانات المدمّرة للغاية للعمليات الفضائية الخبيثة التي تستهدف الأجسام الفضائية، سواء كانت بين المدارات أم من الأرض إلى المدار، تترتب عليها تداعيات كبيرة على المدنيين الذين يعيشون على الأرض من خلال التأثير على البنى التحتية الرئيسية، مثل نظم الرعاية الصحية أو النقل أو الاتصالات أو الطاقة. ويساور النمسا القلق بوجه خاص إزاء ما قد يترتب على نشوب نزاع في الفضاء الخارجي من عواقب إنسانية على كوكب الأرض. ونشدد على أن القانون الدولي الإنساني ينطبق بشكل تام على الفضاء الخارجي، ولا سيما مبادئه المتمثلة في التمييز والتناسب والحيطة.

وفي ضوء جميع هذه الاعتبارات، نحن بحاجة ماسة إلى تحقيق نتائج جوهرية في جهودنا المتعددة الأطراف الطويلة الأمد الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد أسفر العمل الذي اضطُلع به في إطار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية عن تدابير ملموسة يتعين على الدول تنفيذها. وينبغي أن نستفيد في عملنا من تلك النتائج. ونشدد أيضا على الدور الهام الذي تؤديه كل من مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية واتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي. وباعتبارنا إحدى الدول التي صدّقت على جميع معاهدات الفضاء الخارجي، فإننا نشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذونا.

والحالة المعقدة للفضاء الخارجي الذي يزداد ازدحاما ويزداد التنازع عليه تؤدي إلى تنامي تصورات التهديدات، وتزيد من إمكانية وقوع حالات من سوء الفهم واحتمال التصعيد. وقد اضطلع الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول بعمل مهم يرمي إلى وضع استجابة متعددة الأطراف لتلك التهديدات وغيرها من التهديدات ذات الصلة. ونود أن نشكر رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية، هيلموت لاغوس، على الدور القيادي الممتاز الذي أداه خلال العامين الماضيين.

وتتطلب ازدواجية الاستخدام المتأصلة في العديد من التطبيقات والمنظومات الفضائية الوصول إلى فهم أفضل للتهديدات المحتملة وتصوراتها. ولذلك نرى أن اتباع نهج قائم على السلوك في عملنا أمر

مفيد ومهم للغاية. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تغيب عن بالنا القدرات ذاتها التي تشكل ضرورة تكنولوجية للعديد من تلك التهديدات.

ونرى قيمة واضحة في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية على وضع قواعد دولية في المستقبل تنص على محظورات قانونية، مع السماح لنا بالتصدي للتحديات الأكثر إلحاحا على المدى القصير. ونؤيد استمرار عمل الفريق من أجل مواصلة البناء على الجهود والتفاهمات التي أنجزناها حتى الآن. ولدينا تحفظات على إنشاء عمليات متنافسة، ونأمل أيضا في تجنب نشوء أي أوضاع تستنزف موارد الوفود.

وتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة أدوات هامة للبدء في التخفيف من حدة العديد من المخاطر المذكورة آنفا. ونشجع الدول التي ترتاد الفضاء على تحسين تبادل المعلومات بشأن العمليات وبشأن سياساتها الوطنية، وعلى زيادة القدرات والتعاون في مجال تقدير الحالة في الفضاء، وعلى مراعاة الأحكام ذات الصلة من مدونة لاهاي لقواعد السلوك.

وعندما يتعلق الأمر بتهديدات ومخاطر محددة، فإن القلق يساورنا بشكل خاص إزاء تطوير واختبار القدرات الحركية المضادة للسواتل. فهي تشكل خطرا على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بالنسبة لأي دولة ترتاد الفضاء حاضرا ومستقبلا من خلال توليد الحطام الفضائي. وقد انضمت النمسا إلى العدد المتزايد من الدول التي أعلنت وقفا اختياريا لتجارب القذائف المباشرة الصعود المضادة للسواتل. ويثير شن الهجمات غير الحركية على منظومات الفضاء الخارجي كأسلوب للحرب السيبرانية قلقا بالغا، حيث يصعب ضمان المساءلة وتحديد المسؤولية عن هذه الهجمات على وجه اليقين. وكثيرا ما يكون للضرر الذي يلحق بالمنظومات الفضائية وتعطل الخدمات من خلال قدرات الطاقة الموجهة أو التداخل الكهرومغنطيسي أو التشويش أو الانتحال أو الهجمات السيبرانية تأثيرات تتجاوز الهدف الأولي.

تولت رئاسة الجلسة السيدة نام (أستراليا)، نائبة الرئيس.

ولا تزال النمسا تشعر بقلق بالغ إزاء الآثار المدوية التي يمكن أن يلحقها أي تعطيل أو تدمير للبنية التحتية في الفضاء الخارجي باقتصادات مجتمعاتنا وكذلك بحياة البشر. فالبنية التحتية المقامة في الفضاء التي نعتمد عليها جميعا يجب ألا تتعرض للخطر من جراء الطموحات العسكرية أو السلوك غير المسؤول. ويباشر استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي لتحقيق فائدة ومصالح جميع البلدان، على النحو المنصوص عليه في معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام 1967.

السيدة ليا (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يمس الفضاء كل جانب من جوانب حياتنا، من الاقتصاد العالمي وشبكات الاتصالات الدولية إلى القدرات العسكرية والدفاعية على الصعيد العالمي. ومسألة أمن الفضاء لا تقتصر على الدول التي ترتاد الفضاء فحسب؛ فجميع البلدان تعتمد بشكل متزايد على الخدمات الفضائية لتحقيق ازدهارها وأمنها. وعلى هذا النحو، فإن لدينا جميعا مصلحة مشتركة في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ على بيئة فضاء خارجي سلمية وآمنة ومستقرة ومستدامة ومأمونة.

وفي الوقت نفسه، يزداد تعقيد المجال الفضائي وكذلك طبيعة التهديدات التي يتعرض لها أمن الفضاء. وتعني ازدواجية الاستخدام التي تتسم بها القدرات الفضائية أنها قد تكون غير ضارة وقد تكون تهديدية، حسب طريقة استخدامها. ويظل التحدي التقني المتمثل في التحقق من خصائص أي جسم في الفضاء لتقييم ما إذا كان سلاحا أم لا تحديا كبيرا.

ويتمثل السؤال المطروح أمامنا في كيفية إحراز تقدم على أفضل وجه في تحقيق هدفنا المشترك الرامي إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في هذا السياق، والإجابة بالنسبة لأستراليا واضحة جدا. فأفضل طريقة هي الحد من التهديدات التي تتعرض لها المنظومات الفضائية والتي تشكل عاملا رئيسيا في الدفع في اتجاه سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهذا يعني اعتماد نهج يركز على السلوكيات لا القدرات. فالقيام بذلك يؤدي إلى تجنب التحديات المتعلقة بالتعريف والتحقق الملازمة للنهج القائم على القدرات.

ولذلك نعتقد أن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول كان بمثابة مبادرة حسنة التوقيت وأن استمراره مهم للغاية. وقد رحبنا بالمناقشات البناءة للغاية المجراة في الفريق العامل المفتوح العضوية ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر الرئيس، هيلموت لاغوس من شيلي، على قيادته الممتازة. وقد أثبت الفريق أنه ليس منصة بناءة للغاية فحسب، بل أيضا منصة شاملة للجميع. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لأستراليا أن نستمع إلى أصوات جميع الدول المهتمة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك الدول الكثيرة من منطقتنا.

ولقد رحبنا بالبيانين المشتركين الأقاليميين اللذين أُدلي بهما أمام الفريق العامل المفتوح العضوية، واللذين انضمت إليهما أستراليا وأكثر من 30 دولة أخرى، دعما لنهج أنماط السلوك المسؤول. ومن الواضح أن الفريق قد أدى دورا قيّما في تحسين فهم الدول للتهديدات الفضائية والدور الذي يمكن أن تؤديه المعايير والقواعد والمبادئ التي تضبط أنماط السلوك المسؤول في الحد من تلك التهديدات. وتعتقد أستراليا أن التدابير الرامية إلى الحد من التهديدات الفضائية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يمكن أن تشمل الالتزامات السياسية والصكوك الملزِمة قانونا على حد سواء، وأن هاتين الأداتين يمكن أن تعزز إحداهما الأخرى. والأهم من ذلك أن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأنماط السلوك المسؤول أُنيطت به ولاية واسعة النطاق أتاحت النظر في المجموعة الكاملة من التدابير والمعايير والقواعد والمبادئ التي قد تساعدنا في تحقيق هدفنا المشترك.

ولهذه الأسباب، نرى أنه من الضروري أن يستمر عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأنماط السلوك المسؤول. وبحاجة إلى الاستفادة من المناقشات الأولية الجيدة للغاية التي أجريناها في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية الأول بوضع توصيات بشأن المعايير والقواعد والمبادئ في مجالات اهتمام معينة حددتها الدول. وفي هذا الصدد، ترحب أستراليا بموجز وقائع الفريق العامل المفتوح العضوية الأول الذي قدمه الرئيس باعتباره سجلا هاما لمساعدة الدول في الجهود المبذولة للمضي قدما.

ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به بشأن تلك المسائل، وتتطلع أستراليا إلى المساهمة بشكل كامل وبنّاء في ذلك العمل. ولكن مثلما هو الحال مع العديد من الوفود الأخرى، هناك حدود لمواردنا. ولذلك فإنه من دواعي أسفنا أنه قد اقتُرح إنشاء فريق عامل جديد مفتوح العضوية يُدار بالتوازي مع الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأنماط السلوك المسؤول. ولا يمكن لأستراليا أن تدعم إنشاء منصة جديدة بينما أثبت الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأنماط السلوك المسؤول أنه يحظى بدعم واسع النطاق، ولديه ولاية واسعة النطاق، ويتيح فرصة حقيقية لإحراز تقدم بشأن تلك المسائل الحرجة.

السيد هيملر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ألمانيا تأييدا تاما البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. وتُقدَّم الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

إن الاستخدام السلمي والمستدام للفضاء هو من أسس حياتنا اليومية. وهو محرك أساسي للتقدم الاجتماعي – الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي لجميع الدول، ويسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ولا تزال ألمانيا ملتزمة التزاما راسخا بتجنب النزاع وبتعزيز الأمن في الفضاء الخارجي، تحقيقا للهدف النهائي المتمثل في منع حدوث سباق تسلح. وهناك طرق مختلفة لتحقيق هذا الهدف.

ويوصي الأمين العام في تقريره (A/76/77) باتخاذ مزيج من المعايير الملزمة وغير الملزمة، ووردت الإشارة في موجز السياسات الفضائية المُعدّ لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل إلى وضع معايير وقواعد ومبادئ دولية للتصدي للتهديدات التي تتعرض لها المنظومات الفضائية. وما فتئ بلدي يناصر بقوة الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول باعتباره نهجا موجها نحو المستقبل في ذلك المسعى. وفي هذا الفريق، ناقشت الدول على نحوٍ غير مسبوق الإطار الدولي والمخاطر والتهديدات التي يتعرض لها أمن الفضاء والعناصر الأولى للمعايير الممكن وضعها بشأن أنماط السلوك المسؤول. وكما قال الرئيس السابق للفريق العامل، هيلموت

لاغوس، في الإحاطة التي قدمها اليوم، فإنه بفضل المناقشات الجامعة والشاملة، وسّعت جميع الدول نطاق فهمها لأمن الفضاء بشكل كبير وظهرت مجالات التقارب الأولى.

وينبغي ألا نتعامل مع التهديدات الأمنية بمنطق ثنائي، بل ينبغي أن نعتمد على نُهُج مختلفة يعزز بعضها بعضا وتسهم في تحقيق هذه الغاية. ومن المؤسف أن جزءا من الولاية التي أسندتها الجمعية العامة إلى الفريق العامل المفتوح العضوية لم يتحقق بعد بسبب مقاومة أحد الوفود بصورة يصعب فهمها. ومع ذلك، فإننا نشعر بالتشجيع إزاء الدعم الواسع النطاق والأقاليمي المعرب عنه للفريق العامل المفتوح العضوية من خلال المشاركة النشطة للوفود، والكم الهائل من ورقات العمل، والبيانين المشتركين اللذين أدلت بهما بلدان بينها اختلافات على صعيدي الخلفية الجغرافية ومستوى التطور الاقتصادي والعلمي، والداعيين إلى مواصلة العملية.

ولذلك تؤيد ألمانيا مشروع القرار الجديد لهذا العام بشأن أنماط السلوك المسؤول (A/C.1/78/L.15)، الذي يبني على الزخم المتولد وينص على إنشاء فريق عامل جديد مفتوح العضوية يجتمع في عامي 2025 و 2026، وتشارك في تقديم مشروع القرار هذا. ونعتقد أن مسارات العمل القائمة، بما في ذلك فريق الخبراء الحكوميين المقبل المعني باتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي الذي سيشارك فيه بلدي مشاركة بناءة، ينبغي أن يكون بعضها مكملا لبعض، لا أن تكون متنافسة فيما بينها. ومن شأن العمليات الموازية التي يمكن تجنبها، التي أنشأها مشروع القرار A/C.1/78/L.55 لهذا العام، بشأن التدابير العملية الأخرى، أن تؤدي إلى مشاكل على صعيد القدرات وإلى قدر كبير من الغموض القانوني، وهذا ليس في مصلحة أحد.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر بإيجاز نتيجتين أخريين إيجابيتين للغاية تحققتا خلال العام. فقد قطع حتى الآن ما مجموعه 35 دولة التزاما سياسيا بعدم إجراء تجارب إطلاق القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل، استنادا إلى القرار 41/77 الذي اعتمدته 160 دولة في العام الماضي. وقد انضمت ألمانيا وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى هذه المبادرة، ونشجع جميع الدول على التعهد بالتزامها الوطني بأسرع ما يمكن، بهدف إضفاء الطابع العالمي على ذلك المعيار المحدد لأنماط السلوك المسؤول مع ما يترتب على ذلك من آثار ملموسة.

وعلاوة على ذلك، فقد قدمت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في وقت سابق من هذا العام توصيات بتوافق الآراء بشأن تنفيذ تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة استنادا إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي لعام 2013 (A/68/189). وقد بيّنت ألمانيا، في مساهمتها الوطنية في تقرير الأمين العام بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، الذي نُشر هذا الصيف، جهودها الوطنية والدولية المبذولة لتنفيذ تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي. فهذه التدابير تمثل وسيلة مهمة نحو تحقيق المزيد من الشفافية ومنع نشوب النزاعات في الفضاء عندما تتصاعد التوترات الجيوسياسية.

وسيواصل بلدي تعزيز الحفاظ على بيئة فضائية آمنة ومأمونة ومستدامة وسلمية. فيجب أن يظل الفضاء الخارجي يشكل منفعة مشتركة تُستخدم لما فيه مصلحة البشرية جمعاء وبما يعود بالنفع عليها.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): إن جميع الأنشطة الفضائية تحمل في طياتها تداعيات كبيرة على كوكب الأرض. فهذه الأنشطة لها تأثير على الرعاية الصحية والنقل والاتصالات والطاقة. وبالتالي، يجب معالجة مسألة إدارة الفضاء بشكل كلي ومع مراعاة أمن الفضاء وسلامته واستخدامه في الأغراض السلمية كعناصر غير قابلة للفصل.

ومن ناحية، نشهد استمرار انتشار القدرات المضادة للمنظومات الفضائية، وعودة ظهور التجارب المضادة للسواتل في الفضاء، وزيادة في العمليات الروبوتية في عمليات الاقتراب المستخدمة لأغراض استخباراتية وعسكرية. ومن ناحية أخرى، نشهد أيضا انتشار الاستخدامات التجارية للفضاء التي، على الرغم من كونها سلمية،

تزيد من مخاطر حوادث الاصطدام والاختناقات. وفي مواجهة ذلك الواقع، تعيد كوستاريكا التأكيد على موقفها المتمثل في ضمان أن يظل استخدام الفضاء الخارجي محصورا في الأغراض السلمية.

وتعتقد كوستاريكا اعتقادا راسخا أن أحد أقوى السبل لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة في الفضاء يكمن في تعزيز مشاركة المرأة مشاركة نشطة ومنصفة في صنع القرارات واتخاذ الإجراءات. والواقع أن معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام 1967، التي تشكل الأساس لجميع اللوائح التنظيمية الفضائية، تنص في المادة الأولى منها على أن يباشَر استكشاف واستخدام الفضاء لصالح البشرية و "دون أي تمييز وعلى قدم المساواة". ولا يمكن الوفاء بتلك الولاية دون التمثيل العادل للجنسين ومشاركة النساء من جميع الجنسيات في التفاوض بشأن الآليات المنطبقة على الفضاء، بما في ذلك ما يتعلق بأمن الفضاء.

ومع ذلك، فقد هيمن الرجال على الأنشطة الفضائية. وبالتالي، من الأهمية بمكان تهيئة بيئة شاملة للجميع ومؤاتية لمشاركة الإناث. وينطوي ذلك على استخدام لغة شاملة للجميع عند الإشارة إلى المعاهدات الرئيسية المتصلة بالفضاء. وينطوي ذلك أيضا على التركيز على التمثيل المتوازن بين الجنسين في تشكيل الوفود التي تدلي بكلمتها في المنتديات المتعلقة بأمن الفضاء. وقد سررنا لمعرفة أن تشكيل فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي سيبدأ عمله هذا العام، سيمثل استمرارا لاتجاه إيجابي، حيث ستبلغ نسبة مشاركة الإناث 33 في المائة، في حين بلغت نسبة مشاركة المرأة في فريق الخبراء الحكوميين لعام 2019 ما قدره 12 في المائة، حيث لم يكن هناك سوى 3 نساء من بين 24 خبيرا. وذلك على العكس من فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي الذي لم يكن فيه أي تمثيل للإناث في عام 2012. ولم يسبق أن ترأست امرأة أيا من هذه الأفرقة العاملة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاق الوحيد الذي توصلنا إليه بتوافق الآراء في العام الماضي قد أُبرم تحت القيادة النسائية للفريق العامل الثاني التابع لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ومن خلال المشاركة الأوسع نطاقا للمرأة، تمكنّا من الدخول في مناقشات أكثر شمولا تتعلق بالأمن. وبدلا من التركيز على التهديدات، تمكنّا من العمل على وضع تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة؛ وبدلا من التركيز على العدوان والنزاعات المسلحة، يجدر بنا أن نركز جهودنا على الأمن البشري. وبدون مشاركة المرأة على قدم المساواة، لن نتمكن من العمل بما يتماشى مع الفهم المشترك بأن الفضاء هو تراث للبشرية جمعاء.

ويجب أن تركز جهودنا على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتعزيز الحوار، وتنفيذ تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، والحفاظ على الفضاء من أجل التنمية. ومن هذا المنطلق، تنضم كوستاريكا إلى البلدان التي أعربت عن التزامها بعدم إجراء تجارب إطلاق القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل، وبالتالي تجنب ما قد يكون لها من آثار واسعة النطاق لا رجعة فيها على بيئة الفضاء الخارجي.

السيد فيدال ميركادو (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونؤكد من جديد على أن استخدام الفضاء الخارجي يجب أن يكون سلميا ومستداما وأن يهدف إلى إفادة البشرية وخدمة مصالحها. ويجب ألا يتحول الفضاء الخارجي إلى ساحة معركة بأي حال من الأحوال. وبالتالي، يجب علينا منع حدوث سباق تسلح، وبالطبع منع أي تصعيد للنزاع المسلح في الفضاء الخارجي. واعتماد السكان المتزايد على الخدمات التي توفرها الأجسام السابحة في المدار يعني أن الفضاء الخارجي والتهديدات والتحديات المتعلقة به هي أمور لا تُعرف لها حدود. ومن ثم، فإن من الضروري، بل ومن الحيوي، أن نثبت أننا قادرون على توحيد جهودنا والمضي قدما على طريق سيتيح لنا إحراز تقدم ملموس.

ويجب أيضا أن نضع في الاعتبار العواقب البيئية والإنسانية للأنشطة الضارة بالمنظومات الفضائية. وندرك مختلف تصورات

التهديدات المتعلقة بطبيعة ودرجة خطر الأضرار البيئية التي قد تحدث في الفضاء الخارجي، مثل تلك التي قد تنجم عن تدمير السواتل. وسيكون لتلك التهديدات نفسها، إذا ما تحققت، تأثيرات على كوكب الأرض.

وحسبما أشرنا في المناقشة العامة (انظر A/C.1/78/PV.5)، تدعو شيلي إلى وجود معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول فيما يتعلق بالتهديدات التي تشكلها الدول على المنظومات الفضائية. ويشمل ذلك، حسب الاقتضاء، التفاوض على صكوك ملزمة قانونا لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وعلاوة على ذلك، تثني شيلي على العمل الذي أُجري خلال دورات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. ونهنئ بصفة خاصة رئيس الفريق، مواطننا هيلموت لاغوس. والمناقشات المفتوحة التي تسمح بتبادل الأفكار ستتيح لنا المضي قدما في رحلة ستفضي إلى وضع معايير ملزمة ومعايير غير ملزمة من أجل بيئة فضائية سلمية وآمنة.

ونأسف بشدة لأنه لم تُعتمد وثيقة تحظى بتوافق الآراء. ومع ذلك، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أن الأسئلة والأفكار والشواغل التي جرى تناولها في الدورات الأربع للفريق العامل المفتوح العضوية ستظل مهمة وستفيد في المناقشات والعمليات المقبلة المتعلقة بأمن الفضاء. وهناك أيضا حاجة ملحة للتفاوض على صك ملزم قانونا على الصعيد الدولي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ونأمل أن تُجرى تلك المفاوضات. ونعتقد أيضا أنه لا يمكن السماح بالسلوكيات العدائية التي تؤدي إلى تعطيل المنظومات الفضائية، وتشكل خطرا كبيرا يتمثل في التصعيد، وتفتقر إلى تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، وتؤثر على أمن وسلامة الأشخاص والسلع.

ونكرر التأكيد على أن التهديد الرئيسي الذي نواجهه هو وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. فيجب تجنب ذلك الخطر لأن الفضاء الخارجي لا يمكن أن يصبح منصة لشن العدوان والحرب أو مكانا للتهديدات ومساعي التفوق والسيادة. ويساورنا القلق إزاء اختراق الموجات والنشاط السيبراني الخبيث اللذين يستهدفان سواتل الملاحة والاتصالات.

وفي الختام، ندعو إلى تعزيز الإطار الدولي القائم المنطبق على الفضاء الخارجي من خلال المعالجة الفعالة للشواغل المتعلقة بأمن الفضاء والتقدم التكنولوجي السريع. ونؤيد زيادة تطوير وتنفيذ تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة.

السيد رحمتولين (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إنّ استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه يجب أن يكونَ للأغراض السلمية وأن يُنفَّذَ بما يعود بالنّفع على جميع البلدان ويخدم مصالحها جميعا، بغضّ النظر عن تطورها اقتصادياً أو علمياً. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأنّ منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هو شرط أساسي لتشجيع وتعزيز التعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية. والمفاوضات الرامية إلى إبرام صكّ دولي ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لا تزال تمثل مهمة ذات أولوية لمؤتمر نزع السلاح. ويتعيّن أن تشكّلَ المقترحات الملموسة بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة جزءاً لا يتجزأ من هذا الصكّ.

ويُعدُّ الفضاء الخارجي اليومَ بيئة دينامية على نحو استثنائي تتطور بوتيرة غير مسبوقة. وثمة العديد من البلدان والمنظمات الحكومية الدولية والجهات الفاعلة من غير الدول المنخرطة في أنشطة فضائية. ونشهد انتشار السواتل النانوية واستخدام الروبوتات لتوفير الخدمات في المدار والإزالة النشطة للحطام. واليومَ تعتمد البلدان جميعها تقريباً على الاتصالات الفضائية والوظائف التي ييسّر الفضاء إنجازها. وإنّ لجميع هذه العناصر أيضاً جانباً سلبياً. فقد بات الفضاء الخارجي ساحة للتنافس على الهيمنة بالاعتماد إلى حدّ بعيد على الاتصالات الفضائية والأصول الاستخباراتية والتطوير المبكر للأسلحة المضادة للسواتل. ويمكن أن تشكّل مثل هذه الذخيرة خطراً كبيراً على المجتمع الدولي.

ويتعيّن علينا اتباع المبادئ التوجيهية لفريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعنيّ بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في

أنشطة الفضاء الخارجي، والتي تنصُّ على السلوك البنّاء في تعزيز أفضل الممارسات العالمية للأنشطة الفضائية الحكومية والخاصة. ويتعيّن علينا أيضاً اعتماد المبادئ التوجيهية للجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية فيما يتعلق باستدامة الأنشطة في بيئة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. ولا يقلُّ أهمية عن ذلك التفكير البنّاء بشأن تجنُّب حوادث تصادم السواتل. ويجب أن نتابع المدخلات المستفيضة والمدروسة المتأتية من مختلف وكالات الأمم المتحدة.

فتدابير بناء الثقة ضرورية لصَوْغ الاعتبارات العامة والتدابير لمنع عسكرة الفضاء الخارجي. ونرى قيمة كبيرة في القرار المتعلق بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. كما أننا نؤيد القرار المتعلق بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وتؤيد كازاخستان تأييداً تاماً مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، الذي قدّمته الصين وروسيا في مؤتمر نزع السلاح في عامَيْ 2008 و 2014. ومن المؤسف أنّ الطريق المسدود الذي وصل إليه مؤتمر نزع السلاح قد أعاق حتى الآن جميع المحاولات الرامية للتوصل إلى اتفاق دولي ملزم قانوناً. ويرى بلدي أنّ مدوَّنة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية عنصر مهم في نظام عدم الانتشار.

وتمتلك بلدان عدّة برامج فضائية متطورة، بينما شرعت بلدان أخرى لتوّها في الالتحاق بسباق الفضاء. ويتعيّن علينا أن نضمن ألا تقوّضَ المنظومات ذات الاستخدام المزدوج التي يُحتمل استخدامها كسلاح الهيكلَ القائم لاتفاقات الحدّ من الأسلحة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في مجال القذائف النووية.

وتودُّ كازاخستان، بصفتها طرفاً فاعلاً دولياً مسؤولاً، وأيضاً بصفتها بلداً يتقيّد من جانب واحد بمبادئ وتوجيهات نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، أن تؤكدَ من جديد أن هدفنا المشترك يتمثل في ضمان أن يظلَّ الفضاء ميدان تعاوُن يجب إبقاؤه خالياً من الأسلحة. وعلى قناعة راسخة بأن الفضاء ينبغي ألا يُستخدم سوى لمنفعة البشرية وتقدُّمها.

السيد سارواني (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نؤيّد البيانَ الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ومع تزايُد اعتمادنا على الفضاء الخارجي في حياتنا اليومية، تزايدت أيضاً التهديدات واحتمالات نشوب نزاع في الفضاء الخارجي أو انطلاقاً منه. ولعلّ أكثر مظاهر ذلك وضوحاً هو سباق التسلح الذي لا يمكن كبحه، وتسليح الفضاء الخارجي ووصفه على نحو متزايد كجبهة قادمة لخوض الحروب في سياسات القوى الكبرى وعقائدها. والطبيعة التعاضدية للقدرات الدفاعية والهجومية، مثل نشر منظومات دفاعية مضادة للقذائف ودمجها مع منظومات الفضاء الخارجي، تؤثر سلباً في الاستقرار الاستراتيجي على المستويَيْن العالمي والإقليمي. والقدرات المزعزِعة للاستقرار، مثل الأسلحة المضادة للسواتل وأسلحة الطاقة الموجهة، تجري تكملتها بقدرات غير حركية.

ويزداد اعتماد الأسلحة الحديثة على التكنولوجيات الفضائية. وعليهِ، ثمة خطر من أن يمتدَّ القتال الدائر براً وبحراً وجواً إلى الفضاء الخارجي، ومن أن تتسبب ديناميات الفضاء الخارجي في اندلاعه. وعلينا أن ننتبه إلى أن أيّ نزاع، إذا ما اندلع في الفضاء الخارجي أو انطلق منه، لن ينحصرَ في نطاقه؛ فهو ستترتب عليه عواقب وخيمة في حياتنا اليومية وستنتشر آثاره على نطاق واسع وعميق عبر مختلف الساحات. وستتأثر بذلك الدول كافةً، حتى وإن كانت لا تمتلك أي أصول فضائية.

وإزاء ذلك فإنّ اتخاذ إجراءات ذات مغزى قد بات مطلوبا الآن بصورة أشدّ من أي وقت مضى. ومن المؤسف عدم إحراز أيّ تقدُّم في إطار خطة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي طوال أكثر من أربعة عقود. وفي بداية الأمر، أنكرَ الرافضون إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ ومن ثم قالوا إنه قد فات الأوان لمنع عسكرته داعينَ إلى التركيز على عدم تسليحه بدلاً من ذلك؛ ويتمّ التأكيد الآن على أنه بالنظر إلى طبيعته ذات الاستخدام المزدوج، فإنّ الطريقة العملية الوحيدة لإحراز تقدُّم تتمثل في تركيز الجهود حصراً على السلوكيات، مع تجاهُل القدرات. وهذا التأطير هشٌّ في أحسن

الأحوال، وفي أسوأ الأحوال قد يؤدي إلى إضفاء الشرعية على تسليح الفضاء الخارجي.

ويمرُّ أمن الفضاء حالياً بأزمة تأطير. وقد بدأ بعض الدول يشكّك في جدوى خطة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، تلك الأولوية التي أُنشئت في الدورة الاستثنائية الأولى المكرَّسة لنزع السلاح. واشتدّت حدّة الانقسامات بشأن كيفية السعي إلى تحقيق أمن الفضاء، فنحن نشهد الآن عمليات متنافسة وتباينات في النُّهج المفاهيمية. وتعتقد باكستان أن اتباع نهج شامل يتضمن تركيزاً مزدوجاً على كلّ من القدرات والسلوكيات يمثل أفضل سبيل لإحراز تقدُّم، كما كان الحال مع العديد من التدابير الملزمة قانوناً وغير الملزمة قانوناً التي وُضعت على مرّ التاريخ.

وقد دأبت باكستان على دعم المفاوضات الرامية إلى إبرام صكّ ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي الوقت نفسه، أسهمنا إسهاماً نشطاً في التدابير غير الملزمة قانوناً، مثل تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة. وندرك أوجُه التكامل بين النَّهْجَين. وتاريخياً، أسهمت التدابير غير الملزمة قانوناً في وضع صكوك ملزمة قانوناً، وهي تَعدُ بإمكانية تحقيق ذلك في المستقبل. ومع ذلك، من المهم للغاية التأكيد على أنها ليست بديلاً أو خطوة أولى مشروطة لمثل هذه الصكوك الملزمة. ولا ينبغي للسعي إلى اتخاذ تدابير غير ملزمة قانوناً أن يصرفَ انتباهنا عن الصكوك الملزمة قانوناً.

ومن المؤسف أنّ قلة قليلة من الدول تواصل عرقلة بدء المفاوضات بشأن صكّ قانوني في مؤتمر نزع السلاح، متذرعةً بمسائل تتعلق بالتعاريف والتحقق دون أن توضح كيف ستؤثر هذه المفاوضات على مصالحها الأمنية. كما أنها لم توضح لماذا لا يمكن تناوُل قضايا التعريف والتحقق خلال المفاوضات.

وفي الختام، يظلُّ النهج الشامل إزاء الأمن في الفضاء الخارجي الخيار الأكثر قابلية للتطبيق لإحراز تقدُّم في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ على الفضاء الخارجي بمنأى عن اندلاع نزاع للأجيال القادمة.

السيد مغيث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وأودُّ أن أتكلم بصفتي الوطنية.

تعتقد بنغلاديش اعتقاداً راسخاً بأن الوصول إلى الفضاء الخارجي حقٌّ غير قابل للتصرف لجميع الدول، وتسلّم بأن الفضاء الخارجي مشاع عالمي للبشرية جمعاء وخارج نطاق الولاية القضائية لأي دولة بمفردها. ونشدّد على أنّ استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه ينبغي أن يكون حصراً للأغراض السلمية، وهو ما يمكن أن يفيد البشرية جمعاء. ولتعزيز هذا الالتزام، انضممنا بفخر إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء العواقب الوخيمة للتسليح وتنافس الاستراتيجيات والنزاعات العسكرية في الفضاء الخارجي. فالنزاع المسلح في الفضاء من شأنه أن يجعل هذا المجال بأكمله ساحة معركة ويعرّض السلام والأمن الدوليَّيْن للخطر. وبصفتنا دولة طرفاً في معاهدة المبادئ المنظِّمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، فإننا نؤكد من جديد الأهمية الحيوية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونكرّر دعوتنا لأن يُضطلع بجميع الأنشطة في الفضاء الخارجي وفقاً للقانون الدولي ومبدأ عدم الاستئثار بالفضاء الخارجي.

فعلى مدى العقد المنصرم، تأثرت بيئة الفضاء الخارجي تأثراً كبيراً بالعدد المتزايد من الأجسام الفضائية، وتزايُد مشاركة الجهات الفاعلة من القطاع الخاص، وانخفاض التكاليف المرتبطة بإطلاق الأجسام إلى المدار، والبعثات البشرية المخطط لها إلى الفضاء السحيق. وبات التمييز بين التطبيقات السلمية والعسكرية للفضاء الخارجي ضبابياً على نحو متزايد. ويبرز ذلك الحاجة الملحّة إلى تعزيز الإطار القانوني الحالي والجوانب الأمنية للفضاء الخارجي للتصدي للتهديدات الناشئة. وفي حين أن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة تؤدي دوراً قيّماً في تعزيز الثقة فيما بين الدول، فهي لا يمكن أن تحلّ محلَّ ضرورة وجود اتفاق ملزم قانوناً. وتؤكد بنغلاديش من جديد على الحاجة الملحّة إلى بدء

مفاوضات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح بشأن صكّ ملزم قانوناً ويمكن التحقق منه على الصعيد المتعدد الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه.

ويظلُّ يساورنا قلقٌ بالغ إزاء أيّ أنشطة متعمدة مولّدة للحُطام، بما في ذلك اختبارات القذائف الحركية المضادة للسواتل ذات الصعود المباشر، وعمليات الإطلاق غير المنسقة، والعودة غير المتحكّم فيها. ويمكن للازدحام والمنافسة المتناميين في الفضاء الخارجي أن يعرضا للخطر إمكانية وصول الأجيال المقبلة إليه واستخدامها إياه. ونؤكد على ضرورة تحسين تبادُل المعلومات فيما يتعلق بالغرض من الأجسام الفضائية والنوايا الكامنة وراء العمليات والآليات المرتبطة بها. ونحثُّ الدولَ على عدم استخدام أيّ قدرات فضائية أو أرضية، بما في ذلك منظومات الأسلحة المضادة للسواتل، سواء كانت عسكرية حصراً أو متعددة الاستخدامات، لإلحاق الضرر بالأصول الفضائية أو تدميرها عمداً.

ومع إطلاقنا لأول ساتل للاتصالات، بانغاباندو 1، إلى الفضاء في عام 2018، باتت لنا في فضاء خارجي آمن وسلمي مصلحةٌ أكبر من أي وقت مضى. ولذلك، ندعو الدول المرتادة للفضاء إلى احترام القوانين والقواعد المنطبقة بشأن استخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي ووضع صكوك مناسبة وفعّالة تمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتشدد بنغلاديش على أنّ الأنشطة في الفضاء الخارجي يجب ألا تظلَّ حكراً على مجموعة صغيرة من الدول. وندعو إلى تعزيز برامج بناء القدرات، مع التركيز بوجه خاص على البلدان النامية، لضمان أن يكون الفضاء الخارجي، من حيث المبدأ والممارسة على حد سواء، مشاعاً عالمياً حقيقياً يمكن لجميع الدول أن تستفيد منه.

ونأسفُ لأنّ الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول لم يتمكن من اعتماد تقرير موضوعي خلال دورته الموضوعية الأخيرة هذا العام. إلا أننا نحيط علماً بالمناقشات الثرية التي دارت خلال تلك العملية.

وترفض بنغلاديش أي تدابير قسرية أحادية الجانب تتعارض مع القانون الدولي ويمكن أن تعوقَ أو تمنع الأنشطة الفضائية للأغراض السلمية التي تقوم بها البلدان النامية. وينبغي للجهات الفاعلة الفضائية الرئيسية التي كانت مسؤولة في الغالب عن الإضرار ببيئة الفضاء الخارجي حتى الآن أن تأخذ على عاتقها أيضاً مسؤولية إضافية لجعل جبهة السعي البشري هذه الآخذة في الاتساع آمنة ومستدامة. ومسؤوليتنا الجماعية عن إدارة الفضاء الخارجي بفعالية هي مسؤولية علينا تجاه أجيال الحاضر والمستقبل.

السيد محرم (المملكة العربية السعودية): تدين المملكة العربية السعودية بأشد العبارات الجريمة الشنيعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بقصفها المستشفى الأهلي المعمداني في غزة، والذي أدى إلى وفاة المئات من المدنيين. وترفض المملكة العربية السعودية بشكل قاطع هذا الاعتداء الوحشي الذي يعد انتهاكا صارخا لكل القوانين والأعراف الدولية، بما فيها القانون الدولي الإنساني. وتدعو المملكة العربية السعودية إلى الوقف الفوري لإطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية وترفض التهجير القسري للشعب الفلسطيني.

يود وفد بلدي أن يؤيد ما جاء في بيان المجموعة العربية ومجموعة دول عدم الانحياز، كما يشير إلى الملاحظات التالية على المستوى الوطني.

ترحب المملكة العربية السعودية بالمبادرات التي تهدف إلى تنظيم استكشاف الفضاء وتكريس تلك الاستكشافات في المجالات السلمية لخدمة البشرية من دون الإخلال بالمعاهدات والاتفاقيات القائمة في مجال الفضاء ومن دون الإخلال بدور لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، ولجنتيها الفرعيتين، التي تؤدي دورا رئيسيا في إدارة الحوار داخل الأمم المتحدة للوصول إلى ضوابط ومحددات السلوك المسؤول والمسؤولية الدولية في الفضاء الخارجي ومن دون المساس بالحق الأصيل للدول في الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.

ترى المملكة أنه من الأهمية المحافظة على بيئة الفضاء الخارجي خالية من الأنشطة العسكرية ومحاولة الإضرار بممتلكات

الدول الأخرى؛ وعدم وضع أجسام تحمل أسلحة نووية؛ وأن يكون الفضاء بيئة متاحة أمام جميع الدول؛ وأهمية الوصول إلى تفاهمات مشتركة تحقق التعاون في مجال الاستكشافات السلمية للفضاء الخارجي. وللوصول إلى هذه الغاية يرى بلدي أهمية البدء بإجراءات بناء الثقة وتطوير قدرات الدول النامية بهدف بلورة قواعد ومبادئ توجيهية ملزمة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي واستغلال موارده بطريقة مسؤولة، وكذلك تعزيز معايير الشفافية للحد من سوء الفهم والتقدير من خلال تبادل المعلومات حول برامج مركبات الإطلاق الفضائية والعمل على منع أي محاولة لإتلاف الأقمار الصناعية أو التعدي بالضرر المادي أو تنفيذ هجمات سيبرانية على المحطات الأرضية أو القيام بالتشويش أو اعتراض الإشارات والحد من الحطام طويل الأجل وتحسين إدارة حركة مرور الفضاء. كما ترى المملكة أنه يجب الاهتمام بوضع تعريفات دولية للمصطلحات المتعلقة بالفضاء.

لقد استضافت المملكة العربية السعودية أثناء رئاستها لمجموعة العشرين تجمعا فريدا من نوعه باسم "الاجتماع الأول لقادة الفضاء (Space20)"، شارك فيه رؤساء وكالات الفضاء من دول مجموعة العشرين بالإضافة إلى العديد من المنظمات والشركات الاستشارية والكيانات الاقتصادية والخبراء في مجال الفضاء. وكان الهدف من الاجتماع تنسيق جهود وكالات الفضاء للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ودعم الجهود القائمة والمستقبلية للدول الأعضاء وبلورة مسار جديد للتكامل في مسار اقتصاد الفضاء الذي يمثل أفقا جديدا ومهما للاقتصاد العالمي.

السيد غيرا (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): تقرُّ الأرجنتين بالمصالح المشتركة للبشرية وبالحق السيادي لجميع الدول في المشاركة في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه حصراً في الأغراض السلمية، وهي على قناعة بالفوائد المتأتية من ذلك.

ونعتقد أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وحظر وضع أو استخدام الأسلحة فيه أمر مهم لدرء تهديد خطير للسلام والأمن الدوليَّيْن. ولذلك نؤكد على الحاجة إلى إحراز تقدم في إطار معياري موضوعي في بيئة تكاد تخلو من التنظيم وتتأثر بزيادة في النشاط الفضائي كنتيجة للتقدم التكنولوجي الحالي. وفي ذلك السياق، نؤكد من جديد على الأهمية المحورية لمعاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، في الحفاظ على تلك الساحة للاستخدامات السلمية وتعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بهدف ضمان السلم والأمن الدوليَّيْن وتوطيد التعاون الدولي.

وتدعم الأرجنتين المفاوضات الجارية في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن صكّ ملزم قانوناً يحظر نَشْر الصواريخ في الفضاء الخارجي. ونأمل أن يعادَ تنشيط هذا الكيان لأنه مَحْفل التفاوض الأمثل الذي سيمكّن من التفاوض على مثل هذه المعاهدة وغيرها من معاهدات تنظيم الأسلحة ونزع السلاح. ولكن، حتى ذلك الحين، فإننا نشجع على تعزيز تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الأنشطة المتعلقة بالفضاء الخارجي. وتشكّل مدوَّنة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، التي يتقيّد بها بلدي، مثالاً جيداً على تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة فيما يتصل بالإخطار المسبق بإطلاق القذائف التسيارية وعمليات الإطلاق الفضائية.

وتؤيّد الأرجنتين اتّباعَ نَهْج شامل لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي لأيّ صكّ ملزم قانوناً يُبرم في المستقبل أن يتضمّن قواعد تنظيمية بشأن سلوك الدول، مثل ضوابط القدرات والمعدات والتكنولوجيا. ونظراً للطبيعة المزدوجة لاستخدام التكنولوجيا الفضائية، فإننا نعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتجنُّب العناصر التي قد تؤثر في الحق في تطوير واقتناء التكنولوجيا للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، نؤكد أيضاً على حقيقة أنّ أيّ صكّ يُبرم في المستقبل ينبغي أن يتضمن أحكاماً لبناء القدرات تتوافق مع الالتزامات المنصوص عليها في تلك المعاهدة وتعالج التحديات التكنولوجية الناشئة عن مسائل التحقُّق. ونشير إلى التوصيات المتعلقة بمَنْع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، التي اعتمدت بتوافق الآراء في الدورة الموضوعية لعام 2023. وتوضّح هذه المجموعة من التوصيات، التي تم التوصل إليها بعد ستّ سنوات من العمل، أن

الدبلوماسية يمكن أن تقدّم نتائج ملموسة فيما يتعلق بنظام نزع السلاح ومنع الانتشار،

والتقدم التكنولوجي في مجال الفضاء يستلزم منا التصدي للتحديات التي تنشأ عن ذلك، وتعزيز أوجُه التآزر والترابط بين مختلف المحافل التي تناقش المسائل المتعلقة بالفضاء الخارجي، بما في ذلك لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية واللجنة الرابعة فيما يتعلق باستخدام الفضاء للأغراض السلمية حصراً، ومؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولذلك فإننا نحثُّ الجميعَ على العمل بنهج شامل ومشترك بين المؤسسات بدرجة أكبر من أجل الاستفادة القصوى من قدرات منظومة الأمم المتحدة على التصدي لتلك التحديات والمجالات المبهمة الجديدة، من بين جوانب أخرى.

ونودُّ أيضاً أن نعربَ عن شكرنا لرئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعنيّ بالحدّ من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، هيلموت لاغوس من شيلي، على عمله خلال العامين الماضيين. وإننا نأسفُ لإخفاق الفريق في التوصل إلى وثيقة ختامية توافقية، لكننا نعتقد أن المناقشات التي أدارها كانت مثمرةً وستقدّم مدخَلات للمفاوضات المستقبلية. وفي هذا السياق فإننا نبرز بشكل عام الإسهامات التي قدمتها أفرقةُ الخبراء الحكوميين والأفرقة العاملة المفتوحة العضوية، والتي وفرت وضوحا وأرست الأسس لنظام قانوني جديد. ومع ذلك، فإننا نؤكد على أهمية تجنُّب تداخُل الآليات والمبادرات التي تتناول القضية نفسها، فهذا قد يعوق مشاركة جميع الوفود ويؤثر في نتائج العمليات المختلفة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأعطي الآن الكلمة للوفود التي طلبت ممارسة حقها في الردّ. وأودُّ أن أذكّر الأعضاءَ بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسةً لحقّ الردّ تقتصر على خمس دقائق للمداخلة الأولى وثلاث دقائق للمداخلة الثانية.

السيد القيسي (الأردن): ردا على ما جاء في العديد من مداخلات ممثلة إسرائيل خلال جلسات اللجنة في الأيام الماضية بشأن العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة، أتشرف بأن ألقي هذا البيان باسم المجموعة العربية.

وأود بداية أن أتقدم باسم المجموعة بأحر التعازي لأسر الشهداء في قطاع غزة داعيا المولى عز وجل أن يتغمد أرواحهم الطاهرة بواسع رحمته وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل.

إن تزييف الحقائق بات نهجا اعتادت إسرائيل على اتباعه للتعتيم على الجرائم التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني الأعزل منذ عقود، وصولا إلى ما نشهده اليوم من أعمال مروعة بحق المدنيين الأبرياء من أهالي غزة، وآخرها الجريمة التي اقترفتها قوات الاحتلال في المستشفى الأهلي المعمداني في قطاع غزة، التي راحت ضحيتها مئات الشهداء من أطفال ونساء وشيوخ وأبرياء. وهنا تجدد المجموعة العربية إدانتها واستنكارها بأشد العبارات للمجازر التي ترتكبها إسرائيل بحق المدنيين في القطاع. وتحمل المجموعة العربية إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم النكراء والتي لا يمكن السكوت عنها، مطالبين المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالتحرك الفوري لوقف إطلاق النار والسماح بدخول المساعدات الإنسانية والطبية الأساسية إلى القطاع. ونشدد هنا على ضرورة توفير الحماية للطواقم الطبية وموظفي الإغاثة والعاملين في المجال الإنساني والمنشآت الطبية والتعليمية والأممية، اتساقا مع أحكام القانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. كما نشدد على أن محاولات التهجير القسري للسكان من وطنهم إلى بلد ثالث، جريمة حرب بحسب اتفاقية جنيف الرابعة.

نحث ممثلة إسرائيل، ومن خلال الرئاسة الموقرة، على عدم استخدام هذا المنبر المعني أساسا بمناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال اللجنة الأولى المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي، لنشر المعلومات المضللة وتلفيق الأحداث المرتبطة بالعدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة والحالة الإنسانية المروعة التي يعاني منها أهالي غزة. وندعو ممثلة إسرائيل، بدلا من ذلك، إلى التركيز على المواضيع المتعلقة بنزع السلاح الرامية إلى تعزيز السلم والأمن

الدوليين، وذلك من خلال الانخراط في المواضيع المطروحة على جدول أعمال اللجنة التي تعمل على إيجاد حلول للتحديات القائمة في إطار منظومة الأمن الدولي التي تقوضها إسرائيل من خلال إصرارها على عدم الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كدولة غير نووية ورفضها إخضاع منشآتها لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إضافة إلى رفضها التام الانضمام إلى جهود دول المنطقة، من خلال المشاركة في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

السيدة معيان (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): لم يكن من المقرر أن أتحدَّث في إطار مناقشة هذه المجموعة، ولكن لا بدَّ لي من التعليق على البيانَيْن اللذين أُدلي بهما باسم مجموعة الدول العربية في وقت سابق والآن، فضلاً عن البيانات التي أدلى بها العديد من الممثلين الآخرين أثناء المناقشة اليوم.

فمن المثير للدهشة أنه لم تُسمَع مثل هذه الإدانات القوية من أيّ من أعضاء المجموعة العربية تقريباً عندما قُتل أكثر من 400 1 من المدنيين الإسرائيليين. ولن نقبلَ أن تحاضرَ فينا البلدان التي تدافع عن حقوق الفلسطينيين، ولكنها في الوقت نفسه لا تهتمُّ بالفلسطينيين إلا إذا استطاعت استخدامهم كسلاح ضد إسرائيل. لم أكن أعتقد أنه من الضروري أن أذكر هذا مرة أخرى، لكن الكذب يجب أن يواجَه بدرع من الحقائق.

وكما ثبت في وقت سابق وبشكل واضح من قبل إسرائيل ودول أخرى، فإن العديد من المدنيين الأبرياء في مستشفى غزة قُتلوا من جرّاء صاروخ أطلقته حركة الجهاد الإسلامي. وأتوجه هنا إلى كلّ الحاضرين، وليس فقط إلى الدول الأعضاء التي سارعت إلى إلقاء اللوم على إسرائيل دون التحقق من الحقائق. فلا ينبغي لأحد أن يسمح لحماس بنشر أكاذيبها ومعلوماتها المضللة. ولا ينبغي أن يصبّ ذلك في مصلحة الإرهاب. فحماس والجهاد الإسلامي جماعتان إرهابيتان تستهدفان الإبادة الجماعية، وهما قد قامتا قبل أيام معدودة فقط بذبح وتشويه واغتصاب 400 1 من المدنيين الأبرياء في إسرائيل. وإسرائيل دولة حرة وديمقراطية تدافع عن مواطنيها. وقد أصدرت حماس بياناً بعد دقائق من الحدث، ألقت فيه اللوم على إسرائيل، وبدا أنها تخلط بين أعداد القتلى.

ومن ناحية أخرى، أجرت إسرائيل تحقيقاً شاملاً ومبنيّاً على معلومات استخباراتية تستند إلى الحقائق. وإذا ما اختار البعض، في ضوء هذه الحقائق، تبنّي رواية حماس أو حتى منح الروايتين مكانةً متساويةً، فإنهم بذلك قد فقدوا بَوْصَلَتهم الأخلاقية تماماً، وهم يعرّضون الناس في مختلف أنحاء العالم للخطر. وقد أسفرت بعض ردود الفعل هذه عن أعمال شغب وعنف وتحريض على القتل. وتعرض اليهود للهجوم، وأُحرقت المعابد اليهودية.

ودعونا نتذكّر أيضاً مَن يسلّح تلك الجماعات الإرهابية ويموّلها ويدرّبها – جهورية إيران الإسلامية. وسقوط العديد من القتلى من الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني، ما هو إلا نتيجة مباشرة لمحاولة إيران تصدير أيديولوجيتها القاتلة المتطرفة. فهي تصدّرها إلى غزة، وإلى مختلف أنحاء منطقتنا، وإلى مختلف أنحاء العالم.

وفي هذه القاعة نستمع مراراً وتكراراً إلى ممثلين مختلفين يحاولون تقديم أنفسهم باعتبارهم نشطاء في مجال حقوق الإنسان. ولو كان الأمر كذلك حقاً، لأدانَ هؤلاء الممثلون مقتل المدنيين الأبرياء، بغض النظر عن جنسيتهم أو ديانتهم. ولطالبوا بالإفراج الفوري عن أكثر من 200 رهينة، من بينهم مسنّون ونساء وأطفال ورُضَّع. ولطالبوا بالوقف الفوري لإطلاق الصواريخ العشوائي من وإلى تجمّعات السكان المدنيين.

لا ينبغي لأحد أن ينخدع. فإيران لا تحمل سوى الازدراء لحقوق الإنسان ولأولئك الذين يؤمنون بها. فبالأمس فقط، سمعنا مرشد جمهورية إيران الإسلامية وهو يبرّر مرة أخرى مذبحة السابع من تشرين الأول/أكتوبر. بل إنه هدَّد باستخدام المزيد من الجماعات الإرهابية العاملة باسم إيران بالوكالة ضدّ إسرائيل، وفقاً للمعايير المزدوجة المعتادة في إيران. وممثلوها يجلسون ويتظاهرون بالترويج للسلام في حين يدعو

قادتهم إلى الإبادة الجماعية. ولكن دعوني أقولها مرةً أخرى – إنّ الشر لن ينتصر. والإرهاب لن ينتصر. أما إسرائيل فستنتصر.

السيد الذبحاني (اليمن): طلبت حق الرد رداً على مداخلة ممثلة إسرائيل في هذه اللجنة التي هدفت إلى تشويه الحقائق وحرف مسار عمل هذه اللجنة ومحاولة التنصل عن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل كل يوم بحق الشعب الفلسطيني.

تدين اليمن بأشد العبارات الجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في غزة وآخرها المجزرة الرهيبة على المستشفى الأهلي المعمداني وما يلحقها كل يوم من مجازر بحق النساء والأطفال. يطالب بلدي بأن تتوقف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن إطلاق النار فوراً وأن تسمح بدخول المساعدات الإنسانية ووقف التهجير القسري للفلسطينيين. كما نطالب بأن يتوقف المجتمع الدولي عن ازدواجية المعايير والنفاق وأن يتطبق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من دون انتقائية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة فلسطين.

السيد الكسابري (فلسطين): أود في البداية أن أعرب عن تأييدي لبيان المجموعة العربية الذي أدلى بها ممثل المملكة الأوردنية الهاشمية، رئيسة المجموعة العربية، مشكورا.

وأود أيضاً أن أدين بشدة الهجمة الإجرامية التي تقوم بها دولة إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في غزة، وأخيراً قصف مستشفى مهم في غزة بني عام 1882، بمعنى آخر، قبل إنشاء الكيان الإسرائيلي. هذا المستشفى كان يوجد فيه المئات من العائلات والأطفال الذين وجدوا فيه مأمن ومأوى للهروب من الصواريخ التي تمطر على رؤوسهم ليلا ونهاراً بدون توقف. ولكن اختارت إسرائيل أن تقصف هذا المكان وتقتل المئات فيه لتزيد الألم في قلوبنا.

أود أن أقول لكم أني لا أريد أن أدخل في هذه المجاذبات أو أرد على الأكاذيب الإسرائيلية من قصف المستشفى ومن لم يقصف المستشفى. تعودنا على الديباجات الإسرائيلية وعلى الكذب في اقتراف الجرائم ثم إنكارها، كما فعلوا في الجرائم التي ارتكبوها مثل قتل شيرين أبو عاقلة ومحمد الدرة وغيرهما. لا أستطيع أن أذكر كافة الجرائم التي قامت بها دورة إسرائيل. ولكن، كل الدلائل التي لدينا، بما فيها تصريح من المسؤول الإعلامي الإسرائيلي، حيث قال في تغريدة له على تويتر أنهم اعتقدوا أن هناك معسكر لحماس ثم حذف هذه التغريدة وأيضا الطريقة التي تم بها قصف هذا المستشفى بمعدات عسكرية ثقيلة ومتقدمة لا أحد يمتلكها غير إسرائيل في المنطقة. فرجاءً إن إنكار ألم الناس ووجعهم، بحد ذاته، أعنف من الجريمة نفسها.

السيد غوربانبور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أجدُ نفسي مضطراً إلى أخذ الكلمة لممارسة حقّي في الردّ على البيان السخيف الذي أدلى به ممثل النظام الإسرائيلي بما فيه من هراء واتهامات لا أساس لها من الصحة أطلقها ضد بلدي. وإننا نؤكد أن هذه التصريحات لا يُعتدُّ بها لأنّ ممثل هذا النظام غير الشرعي لا يحترم حتى جدول أعمال هذه اللجنة. وبطبيعةِ الحال، فإننا لا نتفاجأ بانتهاك إسرائيل المستمر للقوانين، سواء في هذه الجلسة أو، وهو الأسوأ، في الأراضي المحتلة. كما نرفض بشدة وبشكل قاطع الادعاءات الموجهة ضدّنا.

فالأفعال أبلغُ من الأقوال. والنظام الإسرائيلي هو الذي ما فتئ يهدد بلدان المنطقة بالإبادة النووية، معتمداً على برنامجه السري لأسلحة الدمار الشامل، وهذا النظام المحتل هو الذي دأب على انتهاك جميع حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في فلسطين. و، شأننا شأن البلدان الأخرى، ندين النظام الإسرائيلي بشكل قاطع على كل هذه الفظائع.

وكما ذُكر من قبل، ولإلقاء المزيد من الضوء على الفظائع التي ارتكبها هذا النظام، ينبغي لي أن أؤكد أن مواقف نظام الاحتلال وأفعاله قد صدمت العالم خلال الأيام القليلة الماضية. فقد ارتكبَ جرائمَ بموجب القانون الجنائي الدولي وأحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وبعدَ مرور خمسة وسبعين عاماً على احتلال النظام الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، فإنه يسيطر على تلك المنطقة من خلال القمع والتمييز الممأسس والانتهاكات المنهجية ضدّ السكان الفلسطينيين. وإنّ لهذا النظام سجلاً مروّعاً في جميع الجوانب. ومن الأمثلة الحية على ذلك فرض حصار كامل على قطاع غزة، وحرمان سكان غزة من الكهرباء والغذاء والوقود بشكل كامل، وتشديد الحصار القائم منذ ستة عشر عاماً. وقد قالها وزير دفاع النظام الإسرائيلي صراحةً الأسبوع الفائت: "نحن نقاتل حيواناتٍ بشريةً ونتصرف وفقاً لذلك". إنّ جرائم الحرب تحدث يومياً في الأراضي المحتلة. وإنّ استهداف المدنيين، بما في ذلك النساء وكبار السن والأطفال، دليلٌ واضح على جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، وفقاً لاتفاقيات جنيف لعام 1949. والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية يتسبَّبان بمعاناة نفسية بين المدنيين الفلسطينيين الذين يخشون على حياتهم كلّ ليلة مع استمرار القصف وهم بدون كهرباء. ويسبب مثل هذا السلوك عن قصد معاناة كبيرة وأذى جسيم للإنسان في بدنه وصحته.

ويخلّف الحصار الشامل المفروض على غزة والحرب مجتمعين آثارا مدمرة على صحة الأطفال النفسية. والأطفال الناجون من الحروب لا يخرجون منها سالمين وقد يدفعون ثمناً باهظاً من الناحية النفسية والعاطفية والسلوكية، بما في ذلك أعراض القلق والاكتئاب والصدمة. والتدمير المكثف للممتلكات والاستيلاء عليها لا يمكن تبريرهما كضرورة عسكرية، وهما يُنفَّذان على نحو غير مشروع وبلا حياء. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر وحتى يومنا هذا، هدمَ الإسرائيليون آلاف الوحدات السكنية والممتلكات الخاصة والعامة. والحرمان غير المشروع من الحريات والحبس غير المشروع مُستشريان. وقد أُجبر أكثر من 400 000 فلسطيني على الفرار من منازلهم في غزة بسبب الغارات الإسرائيلية العشوائية المتواصلة والعنيفة. وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، أمرت إسرائيل بإجلاء 1,1 مليون فلسطيني في غزة.

رُفعت الجلسة الساعة 13/00.